



**أثر تفعيل دور المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية
للمحد من المنازعات الضريبية
(مع دراسة ميدانية)
"Impact of public Accountant Role of
The Tax Administration to Reduce Tax
Disputes "
(With a Field Study)**

أ.د/ ياسر زكريا الشافعي
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ

أ.د/ رضا ابراهيم صالح
استاذ المحاسبة المالية
نائب رئيس الجامعة لشئون
خدمة المجتمع وتنمية البيئة -
جامعة كفر الشيخ

الباحث

أ. فتحي مبروك جبر العتيقي

مجلة الدراسات التجارية المعاصرة

كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ
المجلد السابع . العدد الحادي عشر - الجزء الثالث
يناير ٢٠٢١ م

رابط المجلة : <https://csj.journals.ekb.eg>

مستخلص البحث

يستهدف البحث دراسة أثر تفعيل دور المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية للحد من المنازعات الضريبية، حيث تنشأ المنازعات الضريبية نتيجة عدة عوامل أهمها عدم كفاءة التحاسب الضريبي الذي تم بين طرفي عملية التحاسب الضريبي (الممول والإدارة الضريبية)، وذلك أثناء التعامل المباشر بين الإدارة الضريبية والممولين، حيث أن مواد القانون الضريبي يكتنفها الكثير من الغموض والتعقيد مما يؤدي إلى عدم إمام الممولين بعملية التحاسب الضريبي إماماً كافياً، لذلك يلجأ الممولين إلى الاستعانة بالمحاسب القانوني.

وقام الباحثون بإجراء دراسة ميدانية لإختبار فروض البحث، وتم التوصل إلى رفض الفروض البحثية في صورتها العدمية وقبول الفروض البديلة، وأن مشاركة المحاسب القانوني في عملية فحص الإقرار الضريبي تؤدي إلى الحد من المنازعات الضريبية، وأن دور المحاسب القانوني في حل المنازعات الضريبية يتضمن مرحلتين أساسيتين هما مرحلة ما قبل نشوء المنازعة الضريبية، ويؤدي إلى الحد من المنازعات الضريبية وعدم نشوؤها من البداية، وأما المرحلة الثانية تكون بعد نشوء المنازعة الضريبية، ويؤدي إلى إنهاء المنازعات الضريبية بشكل سريع.

وأوصى الباحثون بضرورة إلزام المحاسبون القانونيون بإتباع معايير المراجعة المصرية عند إعداد وإعتماد الإقرار الضريبي للممول، وإلزام الفاحص الضريبي بإتباع معايير المراجعة المصرية أثناء إجراء عملية الفحص، وضرورة إنشاء سجل خاص لدى الإدارة الضريبية لقيود مقدمي الخدمات الضريبية من المحاسبين القانونيين والوكلاء المعتمدين، وضرورة إنشاء قضاء ضريبي متخصص للنظر في النزاعات الضريبية.

الكلمات المفتاحية: المنازعات الضريبية، المحاسب القانوني، المنظومة الضريبية.

المبحث الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة:

صدر قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ متضمناً عدة محاور أهمها بناء الثقة بين الممول ومصلحة الضرائب من خلال جعل الإقرار المقدم من الممول هو أساس ربط الضريبة، إلا أنه توجد فجوة في أداء مصلحة الضرائب، تنشأ نتيجة عدم كفاءة أداء الإدارة الضريبية، سواء في التعامل مع الممولين، وطول إجراءات الفحص الضريبي وإهدار الوقت والجهد والإتجاه إلى التقدير الجزافي، وما ينتج عنها من مشكلات بين الإدارة الضريبية والممولين (نعيم وسمير، ٢٠٠٣، ص ٢١- أ)، تزايد عدد المنازعات الضريبية عند إجراء عملية التحاسب الضريبي، وهذا يؤدي بدوره إلى عدم رغبة الممولين في التعاون مع الإدارة الضريبية، مما ينتج عنه تعميق وزيادة المخاطر الضريبية بشكل عام، وفقد العلاقة المباشرة بين الممولين والإدارة الضريبية، حيث أن مواد القانون الضريبي يكتنفها الكثير من الغموض والتعقيد مما يؤدي إلى عدم إمام الممولين بعملية التحاسب الضريبي إماماً كافياً، لذلك يلجأ الممولين إلى الاستعانة بالمحاسب القانوني.

ويؤدي المحاسب القانوني دوره كوكيل عن الممول وكخبير ضريبي لدية إطلاع بشكل مستمر ودراية كافية بالتشريعات والقوانين الضريبية، والتعديلات التي ترد عليها، وأكثر فهما بالمعالجات الضريبية التي تتم لانجاز عملية التحاسب الضريبي للممولين، وبذلك يعد مصدر ثقة للممولين كوكيل

عنهم يسعى لتحقيق مصالحهم، كخبير ضريبي مهني، وبالتالي يؤثر على المشكلات والمنازعات الضريبية التي تحدث بين الممولين والإدارة الضريبية.

وبناء على ما سبق يتناول البحث الحالي بيان ودراسة دور المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية للحد من المنازعات الضريبية.

طبيعة مشكلة الدراسة:

نظراً للظروف الاقتصادية في الدول النامية ومنها مصر، وضعف الإمكانيات المادية والتقنية وأساليب جمع البيانات والتحقق منها، فإن القواعد والإجراءات المتبعة في إتمام عملية التحاسب الضريبي تواجه العديد من أوجه القصور وعدم الكفاءة والفعالية الأمر الذي أدى إلى عدم إمام الممول بعملية التحاسب الضريبي إماما كافيا، وفقدان الثقة بينه وبين الإدارة الضريبية في القرارات التي تتخذها وأنها لا تراعي مصالحهم، وذلك نتيجة ضعف الإتصال المتبادل بينهما، وعدم مشاركة الممول في القرارات التي تتخذها الإدارة الضريبية، مما ينتج عنه زيادة عدد المنازعات الضريبية.

حيث تنشأ معظم المشكلات الضريبية بين الإدارة الضريبية والممولين أثناء قيام الإدارة الضريبية بإجراء عملية التحاسب الضريبي، لعدم كفاءة الأساليب والقواعد والإجراءات التي تتبعها الإدارة الضريبية عند محاسبتهم ضريبياً، كما تنشأ نتيجة لاختلاف الهدف الذي يسعى لتحقيقه طرفا النزاع، وفضلاً عن أن غالبية الممولين ليس لديهم القدر الكافي من الوعي الضريبي بكيفية التعامل مع الإدارة الضريبية ولا بحقوقهم وواجبتهم، مما ينعكس سلباً على كفاءة عملية التحاسب الضريبي ومجالات الخلاف بينهما، وبالتالي تضيق الثقة بينهما ويظهر عدم رضا الممولين عن أداء الإدارة الضريبية، من خلال زيادة المنازعات الضريبية وضخامة قيمة المتأخرات الضريبية وزيادة حالات التهرب الضريبي. (ياسر الشافعي، ٢٠١٩، ص ١)

وحيث يؤكد قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ على أهميه دور المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية لتحقيق متطلبات المشرع الضريبي لأغراض العدالة والمساواة بين المواطنين في تحمل نصيب عادل من الأعباء والتكاليف المالية العامة (صلاح الدين، ٢٠٠٦، ص ١٠)، لذلك يتم الإستعانة بطرف ثالث يكون متخصص في المجال الضريبي وممثلاً أو وكيلاً عن الممول، نتيجة عدم إمام الممول بالقانون الضريبي وكثرة التعليمات والإجراءات وللتأكد من عميلة التحاسب الضريبي، لعدم فعاليته ووضوح إجراءات التحاسب الضريبي التي تطبقها الإدارة الضريبية مما يعرض الكثير من الممولين للغبن والتجاوز عند إجراء التحاسب الضريبي. (ياسر الشافعي، ٢٠١٤، ص ٤)

وفي ضوء ما سبق يمكن بلورة مشكلة البحث في السؤال البحثي الرئيس التالي:

هل يمكن الحد من المنازعات الضريبية من خلال تفعيل دور المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية؟

ويتم الإجابة على هذا السؤال من خلال الإجابة على التساؤلات البحثية التالية:

- ١- هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين كل من مأموري الضرائب، والمحاسبين القانونيين، الممولين حول أثر تفعيل دور المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية على الحد من المنازعات الضريبية؟
- ٢- هل توجد علاقة بين تفعيل دور المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية وبين حجم المنازعات الضريبية؟
- ٣- هل يوجد تأثير جوهري لتفعيل دور المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية على الحد من المنازعات الضريبية وإنهائها؟

أهداف الدراسة:

يسعى البحث الى تحقيق الاهداف البحثية التالية:

الهدف البحثي الرئيس: " الحد من المنازعات الضريبية من خلال تفعيل دور المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية ". وفي سبيل تحقيق الهدف البحثي الرئيس يسعى الباحثون إلى تحقيق الأهداف البحثية الفرعية التالية:

- ١- تحديد الفروق بين كل من مأموري الضرائب، والمحاسبين القانونيين، والممولين حول أثر تفعيل دور المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية على الحد من المنازعات الضريبية "
- ٢- تحديد العلاقة بين تفعيل دور المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية وبين حجم المنازعات الضريبية "
- ٣- تحديد مدى تأثير تفعيل دور المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية على حجم المنازعات الضريبية.

أهمية الدراسة:

تنقسم أهمية البحث الي أهمية علمية وعملية كما يلي:

أ- الأهمية العلمية:

تتمثل الأهمية العلمية في الأتي:

قلة الدراسات والبحوث العلمية التي تناولت موضوع الدراسة وهو تفعيل دور المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية للحد من المنازعات الضريبية، حيث لم يجد الباحثون دراسات عربية سابقة تناولت هذا الموضوع.

ب- الأهمية العملية:

تتمثل الأهمية العلمية للدراسة فيما يلي:

ان المنازعات الضريبية المتعلقة بعملية التحاسب الضريبي الناتجة من التعامل المباشر بين الإدارة الضريبية والممولين لم تلقى اهتمام من جانب الباحثون و المنظمات المهنية في مصر مما خلق دافعا لدي الباحثون لدراسة أثر تفعيل دور المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية للحد من المنازعات الضريبية وإنهائها.

منهج الدراسة:

يتم الإعتماد على المنهجين الإستنباطي والإستقرائي كمايلي:

أ- المنهج الإستنباطي: Deductive Approach

يتم إستخدام المنهج الإستنباطي لبناء الإطار النظري للدراسة من خلال تناول المراجع والأبحاث العلمية المرتبطة بموضوع البحث بهدف إستنباط متغيرات الدراسة اللازمة لبناء الإطار المقترح وتطوير فروض الدراسة.

ب- المنهج الإستقرائي: Inductive Approach

يتم إستخدام المنهج الإستقرائي لإجراء الدراسة الميدانية عن طريق إعداد قوائم الإستقصاء وتوزيعها على عينة الدراسة لبيان أثر تفعيل دور المحاسب القانوني لترشيد التحاسب الضريبي في الحد من المنازعات الضريبية.

خطة الدراسة:

تتضمن خطة الدراسة ست مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة عرض وتحليل.

المبحث الثالث: طبيعة المنازعات الضريبية وأسبابها.

المبحث الرابع: دور المحاسب القانوني في الحد من المنازعات الضريبية وإنهائها.

المبحث الخامس: الدراسة الميدانية (إختبار الحد من المنازعات الضريبية وإنهائها عن طريق تفعيل دور المحاسب القانوني بالمنظومة الضريبية).

المبحث السادس: الخلاصة والنتائج والتوصيات.

قائمة المراجع

قائمة الملاحق

المبحث الثاني

الدراسات السابقة: عرض وتحليل

يتناول المبحث الحالي دراسة وتحليل الدراسات التي تناولت المنازعات الضريبية، والدراسات التي تناولت دور المحاسب القانوني في الحد من المنازعات الضريبية وإنهائها، كما يلي:

الدراسات التي تناولت المنازعات الضريبية.

الدراسات التي تناولت دور المحاسب القانوني في الحد من المنازعات الضريبية وإنهائها.

أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

الدراسات التي تناولت المنازعات الضريبية:

(١) دراسة عاطف كامل (٢٠١٠):

جاءت الدراسة تحت عنوان " المنازعات الضريبية في ظل المنظومة الضريبية الجديدة "، تمت الدراسة في مصر. وتناولت الدراسة مفهوم وطبيعة المنازعات الضريبية، وأسباب المنازعات الضريبية، ووسائل فض المنازعات، ومدى إختصاص القضاء الإداري في نظرية المنازعات الضريبية. وهدفت الدراسة إلى تحديد إجراءات الطعن في المنازعات الضريبية، وأهم المعوقات التي يتعرض لها الممول والإدارة الضريبية والتشريع الضريبي وذلك لتمكين الجهات المعنية من إيجاد الحلول المناسبة لها.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن العلاقة بين الممول والإدارة الضريبية تؤدي إلى تحصيل المبالغ اللازمة للمساهمة في نفقات الدولة، وأنها علاقة حتمية مفروضة على الطرفين بالقانون وليست علاقه إختيارية، وإن موضوع الشفافية الضريبية يجب أن لا يرتبط بالإدارة الضريبية فقط بل يجب أن يلتزم بها الممول أيضا، وأن أحد أسباب المنازعات الضريبية وجود فجوة التوقعات الضريبية والتي تتمثل في فجوة الأداء وفجوة التطبيق، وأن المنازعة الضريبية تنسم بأنها لا يتم رفعها إلي القضاء مباشرة بل لا بد أن تمر أولاً بمراحل الطعن الإداري أو الطعن أمام اللجان الإدارية وذلك لتخفيف العبء على القضاء وإنهاء المنازعات الضريبية في بدايتها.

وأوصت الدراسة بضرورة إلزام كلا الطرفين (الممول والإدارة الضريبية) بالشفافية الضريبية، وضرورة التنسيق بين مواد القانون بعضها البعض وبينها وبين اللائحة التنفيذية للقانون، وسرعة إنشاء القضاء الضريبي المتخصص، وضرورة إصدار قانون خاص للاجراءات الضريبية موحد ومتكامل لكافة أنواع الضرائب (الدخل، المبيعات، الجمارك، العقارية، الدمغة)، ضرورة نشر الوعي الضريبي، الاستعانة بنظم المعلومات المتطورة والحاسبات الإلكترونية الحديثة والأساليب الكمية في الفحص الضريبي.

(٢) دراسة ياسر عيد (٢٠١٠):

جاءت الدراسة تحت عنوان " المنازعات الضريبية وفقا لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥) المشكلات - الحلول ("، تمت الدراسة في مصر. وتناولت الدراسة العمل على إيجاد حلول للمشكلات الضريبية والالتزام بمواعيد سير الاجراءات كما حددها القانون، وتتمثل أهم مشكلات المنازعات الضريبية في ظل القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ الإحالة إلى اللجنة الداخلية ولجنة الطعن، السير في الاجراءات الضريبية، تحصيل الضريبة ومقابل التأخير، المتاخرات الضريبية، الموارد البشرية في الادارة الضريبية.

وهدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على المنازعات الضريبية، وكيفية تقديم الحلول في ظل القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥، تحديد بعض المشكلات الضريبية التي تواجه المجتمع الضريبي، العمل على تيسير الإجراءات لبناء الثقة التي نادي بها القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

وأوصت الدراسة بضرورة الحفاظ والالتزام بالمواعيد التي نص عليها القانون واللائحة التنفيذية حتى يسهل من سرعة الإجراءات ويقلل من تكديس المشكلات في اللجان، وأن تصدر لجنة الطعن القرار بدون تحيز لاي طرف، والالتزام بالمواعيد التي نص عليها القانون لكي تسرع اللجنة في حل المنازعات، توفير الكوادر الفنية المدربة على كيفية استخدام الحاسب الإلي.

٣) دراسة محمد السنياطي (٢٠١٣):

جاءت الدراسة تحت عنوان " تطوير آليات نظر المنازعات الضريبية إدارياً وقضائياً (بين الاصلاح التشريعي وحتمية التغيير) "، تمت الدراسة في مصر. وتناولت الدراسة البحث عن سبل جديده لإنهاء المنازعات الضريبية إدارياً وقضائياً، وتطوير الآليات المقررة قانوناً في التشريعات القائمة من خلال تطوير أداء العنصر البشري القائم عليها، وزيادة الوعي لدي الممولين، وإعادة الثقة بين الممولين والإدارة الضريبية، وماهية المنازعات الضريبية وأسبابها. وإستهدفت الدراسة إلى الكشف عن حاجة مصر الملحة لإصلاح نظامها الضريبي ككل إصلاحاً حقيقياً شاملاً وملموساً مع البدء بالمنازعات الضريبية، لتحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية المنشودة.

وإستندت الدراسة على بعض المتغيرات الهامة وهي تطوير آليات نظر المنازعات الضريبية إدارياً، وتطوير إليات نظر المنازعات قضائياً. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، أن آليات إصلاح الإدارة الضريبية في مصر تركزت بشكل رئيسي في المشكلات التي تعاني منها الإدارة الضريبية في مصر وأثرت سلباً على الحصيلة الضريبية، فضلاً على أثرها على العلاقة بين الإدارة الضريبية والممولين، ومن أهم المشكلات القائمة بين الإدارة الضريبية والممولين وجود أزمة ثقة بينهما، وأوجه القصور في منظومة الإقرارات الضريبية التي أثرت بلا شك علي معدلات الالتزام الضريبي لدي الممولين، وأثرها علي كفاءة أعمال الفحص السنوي.

وأوصت الدراسة بضرورة الإصلاح التشريعي لتلك المنظومة وتطوير العنصر البشري وتدريبه وإمداده الحاسبات الإلثة، وضرورة وجود قضاء ضريبي متخصص، وإعادة النظر في مركزية لجان الطعن وفي تشكيل أعضائها.

٤) دراسة يوحنا نصحي (٢٠١٩) :

جاءت الدراسة تحت عنوان " تأثير المخاطر الضريبية على كفاءة وفاعلية الفحص الضريبي "، تمت الدراسة في مصر. وتناولت الدراسة المخاطر الضريبية وأنواعها، وأسباب المخاطر الضريبية سواء أسباب ناتجة عن التشريع الضريبي أو الإدارة الضريبية أو الممول، زيادة حجم المتأخرات الضريبية، والتهرب الضريبي، والفحص الضريبي. وإستهدفت الدراسة التعرف على أثر المخاطر الضريبية على فاعلية وكفاءة المنظومة الضريبية في مصر.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن عدم وجود ثقة بين ممولي الضريبة والإدارة الضريبية يؤدي إلى تحقيق الكثير من المخاطر الضريبية، والتي تؤثر تأثير ضار على منظومة الإداء الضريبي، وأن أساليب الفحص التقليدية المستندة إلى الحكم الشخصي للفاحص الضريبي واللجوء إلى التقديرات الجزافية أحد أسباب المخاطر الضريبية التي تؤثر بدورها علي كفاءة وفاعلية الفحص الضريبي، ويمكن تفعيل المنظومة الضريبية من خلال إستخدام أساليب الفحص الإلكتروني وتقديم الإقرار الإلكتروني والسداد الإلكتروني.

وأوصت الدراسة بضرورة توفير تشريع ضريبي مدروس يحقق الأهداف ويتلافى نقاط الضعف والتضارب في الأحكام داخل نفس القانون، واستقرار التشريع الضريبي، فمن الأهمية ثبات التشريع الضريبي لمدة مناسبة من الزمن مع مراعاة المرونة فيه والقابلية للتطبيق خلال الزمن المناسب، وضوح التشريع الضريبي، فدائما ما يؤدي غموض التشريعات إلى احتمال التفسير والتأويل، مما يؤدي إلى وجود منازعات بين كافة أطراف المنظومة الضريبية، ويتعين إعادة النظر في كافة التشريعات الضريبية .

من خلال العرض السابق للدراسات المتعلقة بالمنازعات الضريبية يخلص الباحثون إلى أن الدراسات بيّنت أن العلاقة بين الممول والإدارة الضريبية علاقة حتمية مفروضة على الطرفين بالقانون وليست علاقه إختيارية، وتناولت إلترام الممول والإدارة الضريبية بالشفافية، كما تناولت وجود فجوة التوقعات الضريبية (فجوة الأداء وفجوة التطبيق)، وأوجه القصور في منظومة الإقرارات الضريبية، وأثرها علي كفاءة أعمال الفحص السنوي، وعدم وجود ثقة بين الممولين والإدارة الضريبية يؤدي إلى زيادة المنازعات الضريبية، وأساليب الفحص التقليدية المستندة إلى الحكم الشخصي للفاحص الضريبي أحد أسباب المنازعات الضريبية، وأن الدراسات السابقة لم تتناول إمكانية الحد من المنازعات وإنهائها قبل وبعد نشوءها .

الدراسات التي تناولت دور المحاسب القانوني في الحد من المنازعات الضريبية وإنهائها:

٥) دراسه مصطفى راشد (٢٠٠١):

جاءت الدراسة تحت عنوان " مسؤوليات المحاسب القانوني عند تقديم الخدمات الضريبية مع إشارة خاصة عن المسؤوليات الجنائية – دراسة ميدانية " ، تمت الدراسة في مصر. وإستهدفت الدراسة تحقيق أهداف تتعلق بتحديد مسؤوليات المحاسب القانوني عند تقديم الخدمات الضريبية، وتناولت تحديد المسؤولية الجنائية للمحاسب القانوني عن تقديمه تلك الخدمات، وتناولت الدراسة مفهوم وأنواع الخدمات الضريبية، ومقومات وضوابط الأداء المهني السليم للمحاسب القانوني لتقديم الخدمات الضريبية، والمسؤولية الجنائية للمحاسب القانوني عن تقديم الخدمات الضريبية، والمسؤولية المدنية والتأديبية للمحاسب القانوني عن تقديم الخدمات الضريبية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك خصائص ومميزات تؤثر علي مقومات وضوابط الأداء المهني للمحاسب القانوني أهمها ألا يقبل المحاسب القانوني تقديم أي نوع من الخدمات الضريبية دون أن يكون مؤهلاً لذلك تأهيلاً علمياً ومدرباً تدريباً كافياً ومناسباً.

١) دراسة منصور الأديمي (٢٠١٠):

جاءت الدراسة تحت عنوان " إعتماذ الإقرارات الضريبية من قبل المحاسب القانوني وأثرها على تحديد الحصيلة الضريبية والوعاء الضريبي"، تمت الدراسة بدولة اليمن. وتناولت الدراسة المعايير المحاسبية بشأن ضرائب الدخل، اعتماذ الإقرارات الضريبية في ظل قانون ضرائب الدخل اليمني، ودور مدقق الحسابات في التأثير على البيانات المالية المرفقة بالإقرار الضريبي، وتم إجراء دراسة ميدانية على ثلاث مجموعات هم المحاسبين القانونيين، وكبار المكلفين من الشركات التجارية والأفراد المسجلين لدي إدارة الضرائب، ومأموري ومراجعي الضرائب.

إستهدفت الدراسة إلقاء الضوء على معايير المحاسبة الدولية بشأن ضرائب الدخل، ومعرفة ما إذا كان إعتماذ الإقرار الضريبي من قبل مراجع الحسابات الخارجي سوف يؤدي إلى رفع الحصيلة الضريبية، إبراز ما إذا كان إشراك مراجع الحسابات الخارجي في مناقشة الإقرار الضريبي الذي إعتمه يساعد على تحديد الوعاء الضريبي الحقيقي للمكلف، توضيح ما إذا كان قبول الإقرارات المعتمده من مراجع الحسابات سوف تسهم في تفعيل مهنة المحاسبة والمراجعة باليمن.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: إعداد الإقرار الضريبي من قبل المحاسب القانوني يؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية، وإشتراك المحاسب القانوني في مناقشة الإقرارات الضريبية سوف يساعد على تحديد الوعاء الضريبي الحقيقي للممول.

وأوصت الدراسة بضرورة حسم المواضيع الخلافية في التشريع الضريبي بنصوص قانونية واضحة لا تحتمل التفسير والتأويل حتى لا تؤدي إلى نشوء الخلافات وكثرة النزاعات، وتحديد مسؤولية المحاسب القانوني بدقة في ضوء المعايير المهنية الدولية أو المتعارف عليها، وتفعيل دور جمعية المحاسبين القانونيين اليمنيه في وضع ضوابط للأداء المهني، وإجراء التعديلات التشريعية لوضع ضوابط ومحددات للخدمات الاستشارية.

٢) دراسة محمد عباس، ماجد (٢٠١٢):

جاءت الدراسة تحت عنوان "دراسة تحليلية لخدمات إعداد الإقرارات الضريبية ودورها في التأثير على الالتزام الضريبي للممولين"، تمت الدراسة في مصر. وتناولت دراسة تحليلية لخدمات إعداد الإقرارات الضريبية ودورها في التأثير على الالتزام الضريبي للممولين، حيث أوضحت مدي زيادة الطلب على خدمات إعداد الإقرارات الضريبية، ودوافع الممولين لطلب خدمات معدي الإقرارات الضريبية.

وإستهدفت الدراسة تناول الانواع المختلفة للخدمات الضريبية التي يمكن أن يقدمها خبراء الضرائب للممولين، وكيف يقوم مُعدي الإقرارات الضريبية بتقديم توصيات الإلتزام الضريبي للممولين، وإجراء دراسة تحليلية لخدمات إعداد الإقرارات الضريبية ودورها في التأثير على الإلتزام الضريبي للممولين.

وخلصت الدراسة إلى أن زيادة طلب الممولين على الخدمات الضريبية التي تقدم من قبل المحاسبين القانونيين، وخاصة خدمات إعداد الإقرارات الضريبية، وأن دوافع الممولين لطلب هذه الخدمات تتمثل في زيادة الطلب على الخدمات الضريبية التي يقدمها المحاسبين القانونيين ادي إلى ظهور مجموعة من قواعد السلوك المهني لتنظيم تقديم الخدمات الضريبية.

٣) دراسة (Noh,et al, 2014):

تناولت الدراسة توضيح العلاقة بين تقديم المحاسب القانوني للخدمات الضريبية والتعسف في التقارير المالية والإقرارات الضريبية، حيث ثار جدال في الأونة الأخيرة بين ما إذا كان تقديم المحاسب القانوني للخدمات الضريبية يعد من الخدمات المحظور على المحاسب القانوني القيام بها لعميل المراجعة أم لا؟ وما إذا كان قيام المحاسب القانوني بهذه المهمة يضعف من استقلاليته أم لا؟، فبالرغم من أن قانون Sarbanes Oxley, 2002 حظر على المحاسب القانوني تقديم الخدمات بخلاف المراجعة لعملائه، إلا أنه استثنى الخدمات الضريبية حيث سمح المحاسب القانوني بتقديم الخدمات الضريبية بشرط موافقة لجنة المراجعة، كما تطلب مجلس الاشراف على مكاتب المراجعة بالولايات المتحدة الامريكية The Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB) ضرورة مناقشة أثر الخدمات الضريبية قبل إسنادها المحاسب القانوني مع لجنة المراجعة، مع الإستمرار في وضع مجموعة من القواعد التي من شأنها زيادة المنافع الناتجة من قيام المحاسب القانوني بالجمع بين الخدمات الضريبية وخدمات المراجعة لنفس العميل، والحد من التكاليف الناتجة عن ذلك والمتمثلة في ضعف إستقلال المحاسب القانوني.

من ناحية أخرى، يرى البعض أن المحاسب القانوني مقدم الخدمات الضريبية لعميل المراجعة يمكن أن يؤثر على التقارير المالية والإقرارات الضريبية، حيث أن أتعاب الخدمات الضريبية التي

يحصل عليها المراجع قد تؤدي الى زيادة المنفعة الاقتصادية بين المراجع والعميل ومن ثم تحيز المراجع للعميل مما يؤدي الى تشويهه في التقارير المالية بهدف تخفيض الربح الخاضع للضريبة بالإقرارات الضريبية، هذا وبلغ حجم عينة الدراسة ٢٨٣١٩ مشاهدة من مجموعة من الشركات اليابانية خلال الفترة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠١١ ، وقامت الدراسة بتحليل البيانات باستخدام الانحدار اللوجستي .

وقد توصلت نتائج الدراسة الى مجموعة من النتائج من أهمها: إن تقديم المحاسب القانوني للخدمات الضريبية يحد من العلاقة الايجابية بين التلاعب في إعداد التقارير المالية والإقرارات الضريبية، فكل من التقارير المالية والإقرارات الضريبية تستفيد من قرار إدارات الشركات بالتعاقد مع مراجعها لتقديم الخدمات الضريبية، وهذا يتفق مع وجهة النظر التي ترى أن تقديم المحاسب القانوني للخدمات الضريبية لعميل المراجعة يؤدي الى زيادة واتساع معرفته، حيث أن المحاسب القانوني في هذه الحالة يكون ملماً بكل الأحداث المالية وأثارها الضريبية، ومن ثم يسهل عليه اكتشاف أي تلاعب تقوم به الإدارة سواء كان تلاعب مالياً أو تلاعباً ضريبياً، وضرورة وضع مجموعة من القواعد التي من شأنها زيادة المنافع الناتجة من قيام المحاسب القانوني بالجمع بين الخدمات الضريبية وخدمات المراجعة لنفس العميل، والحد من التكاليف الناتجة عن ذلك والتمثلة في ضعف إستقلال المراجع.

(٤) دراسة (Klassen et al. 2016):

تناولت هذه الدراسة بحث العلاقة بين نوع معد الإقرار الضريبي سواء كان (موظف داخلي، أو محاسب قانوني، شخص خارجي خلاف المحاسب القانوني) والخبرة الضريبية، وبين التعسف الضريبي للشركة.

حيث تفترض الدراسة أن يقل التعسف الضريبي بالإقرارات الضريبية التي يتم إعدادها من قبل المحاسب القانوني مقارنة بالإقرارات الضريبية التي يتم إعدادها داخلياً، أو من خلال شخص خارجي خلاف المحاسب القانوني. وتمت الدراسة على ١٥٣٣ شركة أمريكية خلال الفترة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠٠٩ وقد حصل الباحثون على بيانات الدراسة من خلال القوائم المالية، والإقرارات الضريبية والإدارة الضريبية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: توجد علاقة بين نوع معد الإقرار الضريبي ومستوى التعسف الضريبي، حيث أن الإقرارات الضريبية التي يتم إعدادها داخلياً يزيد فيها مستوى التعسف الضريبي أكثر من الإقرارات التي يقوم بإعدادها المحاسب القانوني، الإقرارات الضريبية التي يقوم بإعدادها شخص خارجي خلاف المراجع تكون أكثر تعسفاً من الإقرارات التي يقوم بإعدادها المحاسب القانوني، لم تتوصل الدراسة إلى وجود إختلاف في التعسف الضريبي بين اعداد الإقرار الضريبي داخلياً أو إسناده إلى جهة خارجية خلاف المحاسب القانوني، هناك ارتباط بين اعداد الإقرارات الضريبية من قبل المكاتب الاربعة الكبار Big 4 بصفه خاصة، وبين التعسف الضريبي حيث أن الشركات التي تقوم بإعداد الإقرار الضريبي لها أحد المكاتب الأربعة يقل فيها التعسف الضريبي، كما أن الشركات التي يقوم بإعداد إقرارها الضريبي المحاسب القانوني يقل فيها مستوى التعسف الضريبي بصفة عامة مقارنة بإعداد الإقرار الضريبي من غير المراجعين الخارجيين.

وبالتالي فإن هذه النتائج تساعد واضعي السياسات والباحثون على فهم أفضل لكيفية تحسين مستوى الالتزام الضريبي للشركة، وخاصة كيفية وجود ارتباط بين عملية المراجعة الضريبية والمخرجات الضريبية للشركة.

٥) دراسة احمد الطيار (٢٠١٩):

جاءت الدراسة تحت عنوان "دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة في جودة الأداء المهني للمراجع الضريبي الخارجي في ظل مبادئ الحوكمة وإنعكاس ذلك على جودة التقارير المالية"، تمت الدراسة في مصر.

تناولت الدراسة العلاقة بين الخدمات الضريبية وجودة التقارير المالية في ظل مبادئ حوكمة الشركات، العوامل المؤثرة في جودة الأداء المهني للمراجع الضريبي الخارجي. وأستهدفت الدراسة تحسين جودة الأداء المهني للمراجع عند القيام بمهام مراجعة وإعتماد الاقرارات الضريبية، من خلال دراسة وتحليل العوامل المؤثرة في جودة الأداء المهني للمراجع الضريبي تمهيداً للوصول لإطار مقترح يساعد في تحسين جودة الأداء المهني للمراجع الضريبي، وبيان انعكاس ذلك على جودة التقارير المالية والإقرارات الضريبية.

وتوصلت الدراسة إلى أن دعم إستقلال المراجع الضريبي، وتوافر التأهيل والخبرة المهنية والضريبية، بالإضافة إلى إلزامه بالمعايير الأخلاقية ينعكس ذلك إيجابياً على جودة أدائه المهني ومن ثم زيادة مستوى الثقة من قبل مصلحة الضرائب في صحة بيانات الإقرار الضريبي، إن توافر الموضوعية والوضوح في نصوص التشريع الضريبي، وتضمنية نصوصاً تحد من ممارسات التجنب الضريبي المتعسف، والعمل على زيادة مستوى جودة الفحص الضريبي من قبل مصلحة الضرائب، بالإضافة إلى ضرورة وضع معايير مهنية لأغراض المراجعة الضريبية يستند إليها المراجع الضريبي، وتكون مؤشراً لمدى بذله العناية المهنية الواجبة أثناء القيام بمهام المراجع الضريبي.

وأوصت الدراسة بضرورة قيام الجمعيات المهنية بوضع آليات لحماية إستقلال المراجع الضريبي، وضرورة إنشاء سجل خاص بمصلحة الضرائب تكون مهمته قيد المراجعين الذين يقومون بمراجعة واعتماد الإقرارات الضريبية، ضرورة وضع مستويات للأداء المهني للمراجع الضريبي (في ضوء مستويات الأداء المهني لأغراض المراجعة الضريبية بالولايات المتحدة الأمريكية) يمكن الإسترشاد بها عند أداء مهامه الضريبية، ضرورة النظر في نظام التأهيل والخبرة المهنية للمراجع الضريبي من خلال التحديث المستمر في المقررات والمراجع الجامعية الضريبية، ضرورة توافر الموضوعية في نصوص التشريع الضريبي ضرورة إعداد وتأهيل الفاحص الضريبي إعداداً جيداً من الناحية العلمية والمهنية.

من خلال العرض السابق للدارسات المتعلقة بدور المحاسب القانوني في الحد من المنازعات الضريبية وإنهائها، يخلص الباحث إلى وجود مقومات وضوابط الأداء المهني للمحاسب القانوني أهمها أن يكون مؤهلاً تأهيلاً علمياً ومدرباً تدريباً كافياً ومناسباً، كما تناولت دور المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية من خلال إعداد الإقرار الضريبي من قبل المحاسب القانوني يؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية، وإشراكه في مناقشة الإقرارات الضريبية يساعد علي تحديد الوعاء الضريبي الحقيقي للممول، كما أبرزت زيادة طلب الممولين علي الخدمات الضريبية التي تقدم من قبل المحاسبين القانونيين، وخاصة خدمات إعداد الإقرارات الضريبية، مما أدت إلى ظهور مجموعة من قواعد السلوك المهني لتنظيم تقديم الخدمات الضريبية، كما يوجد تأثير مشترك للخدمات الضريبية وجودة التقارير المالية على توقعات المحللين الماليين، حيث يلعب المحاسبين القانونيين دوراً حاسماً في رفع كفاءه وفاعلية النظام الضريبي، من خلال تقديمهم للخدمات الضريبية يحد من العلاقة الايجابية بين التلاعب في إعداد التقارير المالية والتقارير الضريبية، كما بينت الدراسات أن الإقرارات الضريبية التي يتم إعدادها داخلياً يزيد فيها مستوى التلاعب الضريبي أكثر من الإقرارات التي يقوم بإعدادها المحاسب

القانوني، أن الدارسات السابقة لم تتناول إمكانية تفعيل دور المحاسب القانوني لترشيد التحاسب الضريبي والحد من المنازعات وإنهائها قبل وبعد نشوءها؛ وهو ما سيتم تناوله في الدراسة الحالية.

٣-٢ أوجه الإختلاف بين الدراسة الحالية والدارسات السابقة:

يتضح وجود أوجه إختلاف بين الدارسات السابقة والدراسة الحالية تمثل الفجوة البحثية التي يحاول الباحثون التعرض لها من خلال هذا العمل البحثي والتي تتمثل في النقاط التالية:

- ١- لم تتناول الدارسات السابقة طبيعة المنازعات الضريبية وأسبابها.
- ٢- لم تتناول الدارسات السابقة مدى تأثير تفعيل دور المحاسب القانوني للحد من المنازعات الضريبية وإنهائها.
- ٣- لم تختبر أى دراسة من الدارسات السابقة العلاقة بين الحد من المنازعات الضريبية وإنهائها وتفعيل دور المحاسب القانوني؛ أى أن الدارسات السابقة لم تقدم إجابة على التساؤل التالي " كيف يمكن الحد من المنازعات الضريبية وإنهائها من خلال تفعيل دور المحاسب القانوني بالمنظومة الضريبية " لذلك سيعمل الباحثون على تقديم إجابة لهذا التساؤل من خلال الدراسة الحالية.

المبحث الثالث

طبيعة المنازعات الضريبية وأسبابها ومراحل حلها

مقدمه:

تحتل المنازعات الضريبية أهمية كبيرة في الأنظمة الضريبية المختلفة، حيث تتمتع الإدارة الضريبية بصلاحيات واسعة وإمميزات كبيرة في مواجهة الممول الذي يبقي الطرف الأضعف في العلاقة الضريبية، وليس له سوى الاعتراض كوسيلة وحيدة، وأن الهدف من المنازعات الضريبية هو التطبيق السليم للقانون، وإصلاح الأخطاء المرتكبة في حق الممول من طرف الإدارة الضريبية. (عاطف كامل، ٢٠١٠، ص ١١)

وقد صدر القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بفلسفة جديدة للحد من المنازعات الضريبية، وتقليل المعروض منها أمام المحاكم، وذلك طبقاً لأحكام المادتين الخامسة والسادسة من قانون الإصدار لقانون الضريبة علي الدخل، ووضع نظام ضريبي لتصفية المنازعات الضريبية بين الإدارة الضريبية والممولين قبل العمل بهذا القانون.

٣-١ طبيعة المنازعات الضريبية:

(أ) مفهوم المنازعة الضريبية:

تعرف المنازعة الضريبية بأنها نزاع بين الإدارة الضريبية والممول، حول واحدة أو أكثر من المسائل الضريبية، أو منازعة ناشئة عن تطبيق أحكام القانون الضريبي، بمعنى الخلاف بين الإدارة الضريبية والممول يرفع أمام القضاء بمناسبة قيام الإدارة الضريبية بإحدى العمليات المتعاقبة لربط الضريبة وتحصيلها، وذلك بهدف التطبيق الصحيح للقانون الضريبي. (عاطف كامل، ٢٠١٠، ص ٨-١١) مما سبق يمكن تعريف المنازعات الضريبية بأنها "خلاف يحدث بين الممول والإدارة الضريبية حول إحدى المسائل المتعلقة بعملية التحاسب الضريبي له، وقد ينشأ الخلاف في أي مرحلة من مراحل عملية التحاسب الضريبي، ويتم النظر في الخلاف خلال عدة مراحل حتى يتم الإتفاق أو الفصل النهائي في المسألة الخلافية".

(ب) خصائص المنازعات الضريبية:

تتلخص أهم خصائص المنازعات الضريبية عن باقي المنازعات القضائية، أن المنازعة تنشأ بين الممول والإدارة الضريبية، أي أن الإدارة الضريبية أحد أطراف المنازعة، كما ترتبط المنازعة بإحدى المسائل المرتبطة بإجراء عملية التحاسب الضريبي، مثل الخلاف حول فتح ملف ضريبي، أو أساليب تحصيل الضريبة وغيرها، قد تنشأ في مرحلة الحصر أو الفحص أو الربط أو التحصيل، ويتم النظر في المنازعة الضريبية من خلال عدة مراحل إدارية أو قضائية، طبقاً للتشريع الضريبي السائد، وعند مداولة المنازعة الضريبية في سبيل الحل قد يحدث إتفاق بين طرفي المنازعة خلال تداولها إدارياً داخل مصلحة الضرائب، وإذا لم يتم التوصل إلى هذا الإتفاق يتم تداولها في الدرجات القضائية المختلفة حتى يصدر حكم قضائي نهائي.

(ج) أطراف النزاع الضريبي:

تتوحد أطراف النزاع الضريبي في الأنظمة الضريبية المختلفة، حيث تتألف المنظومة الضريبية من العديد من الأطراف تتمثل في الجهات التشريعية، والجهات الرقابية، ومنظمات المجتمع المدني، والتنظيمات النقابية والمهنية، إلا أنه يوجد ثلاثة أطراف أساسية في المنظومة يؤدي كل طرف دوره من خلال أداء نشاط أو أكثر من الأنشطة الضريبية لتتكمّل المنظومة الضريبية، وتتمثل هذه الأطراف في الممول والمحاسب القانوني ومأمور الضرائب (ممثلاً للإدارة الضريبية).

٣-٢ أسباب المنازعات الضريبية:

تنشأ المنازعة الضريبية نتيجة لاختلاف الهدف الذي يسعى لتحقيقه طرفا النزاع، فالممول يسعى لتخفيض الضرائب المستحقة عليه إلى أدنى قدر ممكن، والإدارة الضريبية تسعى لتطبيق القانون الضريبي لمحاسبة الممول وتحصيل الضريبة المستحقة منه، كما أن فقدان الثقة بين الطرفين يؤدي إلى حدوث نزاعات، فالممول يفقد الثقة في عدالة القانون الضريبي، وفي قدرة الإدارة الضريبية على تطبيقه بشكل صحيح، وكذلك الإدارة الضريبية تفقد الثقة في الممول وتعتقد أنه يحاول التهرب من دفع الضريبة، مما ينعكس سلباً على كفاءة عملية التحاسب الضريبي ومجالات الخلاف بينهما. (ياسر الشافعي، ٢٠١٤، ص ٦١)

وتوجد أسباب للمنازعات الضريبية على النحو التالي:

(أ) الأسباب المتعلقة بالتشريع الضريبي:

أن غموض بعض نصوص التشريع الضريبي، يؤدي إلى اللبس وعدم فهم التشريعات والقوانين الضريبية بشكل صحيح، ومن ثم يدفع الإدارة الضريبية والممولين إلى تفسير ذلك الغموض كل بحسب ما يعتقد صوابه أو يدفعه إلى تحقيق مصلحة، مما يؤدي إلى تعارض المصالح واختلاف الرؤى والتفسيرات. (بلال عبد المنعم، ٢٠١٤، ص ١٠)

(ب) الأسباب المتعلقة بالإدارة الضريبية:

الإدارة الضريبية هي الجهة المنوط بها قانوناً تطبيق قانون الضرائب، وبالتالي حصر الممولين ومحاسبتهم وربط الضريبة وتحصيلها، وعند قيامها بذلك قد ينشأ خلاف بينها وبين بعض الممولين عند ممارستها لمهمتها في ربط وتحصيل الضريبة، وقد يكون سبب هذا الخلاف هو الإدارة الضريبية ذاتها

(ج) الأسباب المتعلقة بالمول والمجتمع الضريبي:

يعتبر نقص الوعي الضريبي لدى الممول من أهم أسباب المنازعة الضريبية؛ لأنه يؤدي إلى عدم إلمامه بواجباته الضريبية، وعدم اهتمامه بإمسك دفاتر منتظمة تبين حقيقة دخوله مما يدفع الإدارة الضريبية إلى تحديد أرباحه ودخوله بطريق التقدير؛ وهذا يمكن أن يكون محل منازعة قد يطول أمدها (عبد الله الصعيدي، ١٩٩٠، ص ٢٦١)، هذا بالإضافة إلى أن قلة الوعي لدى الممول يجعله يحاول أن يلتمس الوسائل المتاحة له للإفلات من الضريبة المستحقة عليه، أو على الأقل إلتماس الوسائل التي تؤخر سداده للضريبة.

مراحل حل المنازعات الضريبية طبقاً للتشريع الضريبي المصري:

تمر عملية الفصل في المنازعة الضريبية بمرحلتين هما:

١- **المرحلة الإدارية:** عن طريق الطعن الضريبي الذي يتقدم به الممول إلى الإدارة الضريبية، حيث يبدأ النزاع الضريبي بالطعن على قرار الإدارة الضريبية بعناصر التحاسب الضريبي، وقد يتم التوصل إلى حل لأسباب الخلاف داخل الإدارة الضريبية أو اللجنة الداخلية أو لجنة الطعن، وإذا وافق الممول على قرار لجنة الطعن ينتهي الطعن، وتصبح الضريبة واجبة السداد طبقاً لقرار لجنة الطعن، إما إذا لم يوافق الممول فعليه سداد الضريبة طبقاً لقرار لجنة الطعن مع التوجه خارج الإدارة الضريبية إلى الجهة القضائية المختصة للفصل فيه. وتمر مراحل النظر في النزاع الضريبي في المرحلة الإدارية بأربعة مراحل كما يلي:

- **الفاحص الضريبي (مأمور الفحص):** حيث يقوم الفاحص الضريبي بإخطار الممول بنتيجة الفحص وعناصر ربط الضريبة، فيقوم الممول إما بالموافقة على ما جاء بالإخطار وسداد الضريبة المستحقة عليه طبقاً لهذا الإخطار، أو عدم الموافقة والتقدم بطعن للمأمورية المختصة مرفقاً به المستندات المؤيدة لأوجه الطعن التي يبيدها، فإذا توصل لإتفاق مع الممول، تنتهي المنازعة، أما إذا استمر الخلاف يتم تحويل الملف ومرفقاته إلى اللجنة المتفرغة بالمأمورية.

- **اللجان الداخلية المتفرغة بالمأمورية:** يوجد بكل مأمورية لجنة داخلية أو أكثر يتم تشكيلها بقرار من رئيس المأمورية، وتختص هذه اللجان في نظر الطعون التي يتم تحويلها إليها من رئيس المأمورية وذلك في نطاق اختصاص المأمورية، وتقوم اللجنة بالنظر في عناصر الطعن التي لم يتم الإتفاق حولها مع الفاحص الضريبي وما زالت محل خلاف مع الممول، فإذا تم التوصل لإتفاق بشأن نقاط الاختلاف ينتهي الطعن، أما إذا لم يتم الإتفاق يحال الخلاف إلى اللجنة الداخلية المتخصصة.

- **اللجان الداخلية المتخصصة:** هي لجنة يتم تشكيلها بقرار من رئيس المصلحة تتكون من رئيس وعضوين وأمين سر من العاملين بمصلحة الضرائب، وتختص بالنظر في الفصل في المنازعات التي يتم تحويلها إليها من مأموريات الضرائب كل في نطاق اختصاصه، وتتواجد مقرها بالمحافظات خارج مقرات المأموريات، حيث أنها مستقلة إدارياً وFinياً عن مأموريات الضرائب (١)، وإذا لم يتم التوصل إلى تسوية لأوجه الخلاف تقوم اللجنة بإخطار الممول بذلك، وإحالة أوجه الخلاف إلى لجنة الطعن المختصة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدور القرار على أن تقوم بإخطار الممول بالإحالة بكتاب موصى عليه مصحوباً بعلم الوصول.

من خلال الممارسة العملية يتضح أن المراحل الأولى لنظر المنازعات الضريبية والتي تتم داخل مصلحة الضرائب من خلال اللجان الداخلية بالمأموريات أو اللجان الداخلية المتخصصة لا تتوافر

(١) المادة ١١٩ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥، والمادتين (١٣٢، ١٣١) من اللائحة التنفيذية.

بها معيار الإستقلال والحياد عند النظر في المنازعات، نظراً لتبعيةها للإدارة الضريبية وإلتزامها باللوائح والتعليمات التنفيذية الصادرة من المصلحة، ولذلك فهي غير مؤهلة للفصل في المنازعات الضريبية بين مصلحة الضرائب والممولين.

- **لجان الطعن الضريبي:** (٢) هي جهة مستقلة عن مصلحة الضرائب وتابعة لوزارة المالية، يتم تشكيلها بقرار من وزير المالية وتشكل من رئيس من غير العاملين بالمصلحة، وعضوية اثنين من موظفي المصلحة يختارهما الوزير، واثنين من ذوى الخبرة يختارهما الاتحاد العام للغرف التجارية بالاشتراك مع اتحاد الصناعات المصرية من بين المحاسبين المقيدين في جدول المحاسبين والمراجعين لشركات الأموال بالسجل العام لمزاوولي المهنة الحرة للمحاسبة والمراجعة، وتقوم اللجنت بدراسة ما يحال إليها من طعون وكافة أوجه الدفاع المتعلقة بها، وإعداد مسودة القرار في كل طعن، تتم المداولة بين أعضاء اللجنت على مسودة القرار بعد إطلاعهم على أوراق الطعن، ويصدر قرار اللجنت بعد ذلك، وإذا وافق الممول على قرار لجنت الطعن ينتهي الطعن، وتصبح الضريبة واجبة السداد طبقاً لقرار لجنت الطعن، إما إذا لم يوافق الممول فعليه سداد الضريبة طبقاً لقرار لجنت الطعن مع اللجوء للقضاء ورفع دعوى قضائية.

٢- **المرحلة القضائية:** عن طريق الدعوى القضائية التي تقام أمام المحاكم المستقلة المختصة، حيث إذا استمر الخلاف بين الممول والإدارة الضريبية يتم التوجه خارج الإدارة الضريبية إلى الجهة القضائية المختصة للفصل فيه، ويمثل القضاء جهه خارج وزارة المالية كلية ومستقل تماماً في القرارات والأحكام الصادرة عنه في المنازعات الضريبية المحالة إليها من لجان الطعن، ويوجد قضاء ضريبي أو دوائر ضريبية متخصصة في الشأن الضريبي بالمحاكم الاقتصادية، لكل من المصلحة والممول الطعن في قرار لجنت الطعن أمام المحكمة الابتدائية المنعقدة بهيئة تجارية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإعلان بالقرار.

ومن خلال الممارسة العملية للباحثين يتبين أن مشكلة المنازعات الضريبية تمثل مشكلة متراكمة ومتزايدة في المجتمع المصري، فيوجد عدد ضخم منها منظر أمام المحاكم الاقتصادية وفي تزايد مستمر، وتتم عملية التسوية ببطء شديد جداً.

إجراءات مواجهة مشكلة المنازعات الضريبية:

تمثل إجراءات حل المنازعات الضريبية إحدى مراحل التحاسب الضريبي الهامة، خاصة إذا كانت المنازعة الضريبية حول أساليب وإجراءات وعناصر التحاسب الضريبي، حيث يتم الاسترشاد بقرار حل المنازعات الضريبية في عمليات التحاسب الضريبي التالية لصدور هذا القرار سواء أكان قرار لجنت داخلية أو لجنت طعن أو حكم قضائي.

اتخذت مصلحة الضرائب بعض الإجراءات لمواجهة تلك المشكلة، فقد أصدرت بعض الكتب الدورية بشأن العمل على إنهاء المنازعات الضريبية باللجان الداخلية وتزويدها بكافة القرارات والأحكام القضائية التي تصدر في المسائل الضريبية، حيث ألزمت المأموريات واللجان الداخلية المتخصصة بالإسترشاد بنسب صافي الربح الصادرة بقرارات كل من اللجان الداخلية أو لجان إنهاء المنازعات أو لجان الطعن أو أحكام المحاكم، وذلك عند نظر المنازعات المثيلة التي تعرض عليهم وبما يتفق مع

(٢) المادة ١٢٠ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥، والمادة (١٣٧) من اللائحة التنفيذية.

صحيح القانون، على ألا يُحال إلى لجان الطعن إلا الحالات التي يتعذر فيها الإتفاق باللجان الداخلية بالمأموريات واللجان الداخلية المتخصصة.(٣)

المبحث الرابع

دور المحاسب القانوني في الحد من المنازعات الضريبية وإنهائها

يؤدي المحاسب القانوني دور هام داخل المنظومة الضريبية، وذلك من خلال تقديم الخدمات والإستشارات الضريبية، ويتمثل دور المحاسب القانوني في حل المنازعات الضريبية في مرحلتين أساسيتين هما أولاً: قبل نشوء المنازعة الضريبية، ويؤدي إلى الحد من المنازعات الضريبية وعدم نشوءها من البداية، ثانياً: بعد نشوء المنازعة الضريبية، ويؤدي إلى إنهاء المنازعات الضريبية بشكل سريع، وسوف يتناول الباحثون كل مرحلة، كما يلي:

دور المحاسب القانوني قبل نشوء المنازعة الضريبية:

يتمثل دور المحاسب القانوني في الحد من المنازعات الضريبية قبل نشأتها من خلال الآتي:

أولاً: فحص دفاتر وحسابات الشركة (الممول) لإعداد إقرار ضريبي دقيق وصحيح وفق القانون والتشريعات الضريبية، ويعبر بصدق عن المركز الضريبي للممول.

ثانياً: المشاركة في عملية الفحص للإقرار الضريبي الخاص بالممول والذي سبق إعداده وإعتماده من المحاسب القانوني، وتقديم الإيضاحات والتفسيرات والمستندات المطلوبة لإتمام عملية الفحص الضريبي للإقرار الضريبي.

إعداد وإعتماد الإقرار الضريبي للممول:

صدر قانون الضريبة علي الدخل متضمناً ضرورة اعتماد المحاسب القانوني للإقرار الضريبي (٤)، ويعتبر اعتماد الإقرار من أحد المحاسبين المقيدين بالسجل العام للمحاسبين والمراجعين طبقاً لأحكام القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة أو من الجهاز المركز للمحاسبات بحسب الأحوال، إقراراً بأن صافي الربح الخاضع للضريبة أو الخسارة كما ورد بالإقرار قد أعد وفقاً لأحكام القانون واللائحة التنفيذية (٥).

يلجأ الممولون لأحد خبراء الضرائب (المحاسب القانوني) لإعداد وإعتماد الإقرار الضريبي، والتحقق من إدراج جميع ما حقق من إيرادات في الإقرار المقدم منه دون إسقاط أو تخفيض لبعض هذه الإيرادات، وأنه قد تم خصم الأعباء والتكاليف اللازمة للحصول على هذه الإيرادات دون مبالغة أو صورية. (هدي محمود، ٢٠٠٦، ص٢٨)، ولا يقتصر عمل المحاسب القانوني على إعداد الإقرار الضريبي، وإنما يمتد أيضاً إلى البيانات المالية المرفقة به، وخصوصاً التأكد من صحة الوصول للربح المحاسبي الوارد بقائمة الدخل في ضوء معايير المحاسبة المالية والذي يتخذ كأساس للوصول للربح الضريبي في ضوء متطلبات التشريع الضريبي. (هشام الحموي واحمد الطيار، ٢٠١٩، ص٧)

(١) كتاب دوري من مصلحة الضرائب المصرية، أرقام ٣٩ لسنة ٢٠١٨، ٣٥ لسنة ٢٠١٨، ٢٠١٨، ٢٤ لسنة ٢٠٢٠.

(٤) المادة (٨٣) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

(٥) المادة (١٠٥) من اللائحة التنفيذية.

المشاركة في عملية فحص الإقرار الضريبي:

يقوم المحاسب القانوني بتمثيل الممول أمام الإدارة الضريبية، من خلال متابعة ملف الممول من تاريخ تقديم الإقرار الضريبي وحتى بداية الفحص الضريبي، حيث يقوم بالمشاركة في عمليات الفحص السنوي والتوقيع على محاضر الأعمال وإجراء المناقشات نيابة عن الممول وتقديم المستندات والتوضيحات اللازمة لتفسير ما جاء بالإقرار الضريبي، ومراجعة النماذج الضريبية، وذلك لتجنب الخلاف الضريبي منذ بداية الفحص، ومتابعة إجراءات الطعون والمواعيد القانونية لها، والتأكد من دقة وصحة إجراءات الفحص الضريبي في إطار القوانين والتشريعات الضريبية ذات العلاقة، وتجنب الشركات الفروق والخلافات الضريبية حين الفحص.

دور المحاسب القانوني بعد نشوء المنازعة الضريبية:

إن أطراف المنازعة الضريبية هما الممول والإدارة الضريبية، وقد ينوب عن الممول المحاسب القانوني، فكل منهما يتشبه بما يراه صحيحاً من حكم القانون وهما يمثلان مصلحتين متباينتين، ويقوم المحاسب القانوني بتمثيل الممول خلال مراحل نظر المنازعات الضريبية، ولا يحق للممول أن يرفع نزاعه في الوعاء الضريبي مباشرة إلى القضاء بل إن القانون اشترط صراحة لصحة الدعوى القضائية في المجال الضريبي أن يستنفذ الممول طعناً سابقاً أمام مصلحة الضرائب، أو أمام اللجان الضريبية (اللجان الداخلية بالمأمورية، واللجان الداخلية المتخصصة، لجان الطعن).

وبناءً على ما سبق يتمثل دور المحاسب القانوني في إنهاء المنازعات الضريبية بين الإدارة الضريبية والممولين في الآتي:

أولاً: المحاسب القانوني كوكيل عن الممول للفصل في المنازعات الضريبية.

ثانياً: المحاسب القانوني كعضو في لجان الفصل في المنازعات الضريبية.

المحاسب القانوني وكيلاً عن الممول للفصل في المنازعات الضريبية:

يقوم المحاسب القانوني بتمثيل الممول في المنازعات الضريبية وذلك بداية من تقديم الطعن على نماذج الإخطار بعناصر ربط الضريبة، حيث تضمن القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ المراحل التي يتم خلالها الاتفاق بين كل من مصلحة الضرائب والممول، حيث يتبع في شأن ربط الضريبة الإجراءات التالية:

كفل القانون الضريبي حق الممول أن يوكل مهمة تمثيله في كل مرحلة من مراحل الفصل في الطعن إلى أحد المحاسبين القانونيين، ولذلك يمكن للمحاسب القانوني تمثيل عميلة بالحضور أمام الجهات الأتية وهي الحضور أمام اللجان الداخلية بالمأمورية، واللجان الداخلية المتخصصة، ولجان الطعن، والمحاكم باختلاف درجاتها كما يلي:

(أ) الحضور أمام اللجان الداخلية: وذلك لتقديم الدفوع والاعتراضات بشأن الأسس التي إستندت إليها مصلحة الضرائب في تحديد وعاء الضريبة على الممول.

(ب) الحضور أمام لجان الطعن: يقوم المحاسب القانوني وكيلاً عن الممول بطلب إحالة الخلاف إلى لجنة الطعن، ويقدم المحاسب القانوني كافة البيانات والمستندات اللازمة للفصل في الخلاف مع مصلحة الضرائب حول تحديد الوعاء الضريبي، وتصدر اللجنة قرارها في حدود تقدير المصلحة وطلبات الممول، ويعدل ربط الضريبة وفقاً لقرار اللجنة، وتكون الضريبة واجبة السداد بمقتضى هذا القرار.

(ج) الحضور أمام المحاكم بدرجاتها المختلفة: يقوم المحاسب القانوني بتمثيل الممول أمام المحاكم الابتدائية والإستئناف، حيث يمكنه الطعن في قرار لجنة الطعن أمام المحكمة الابتدائية، وذلك في حالة عدم الاتفاق مع مصلحة الضرائب، وكذلك الطعن في حكم المحكمة الابتدائية عن طريق الإستئناف، وهنا يظهر أثر الخبرة الضريبية لدى المحاسب القانوني من خلال الحضور أمام خبراء وزارة العدل وإعداد مذكرة بتحليل الأسس الضريبية والمعاملة الضريبية لعمليات المنشأة وفق القوانين والتشريعات الضريبية.

المحاسب القانوني عضواً في لجان الفصل في المنازعات الضريبية:

إن مرحلة التفاوض بين الممول ومصلحة الضرائب إذا لم تكلل بالنجاح إنتقل التظلم إلى مرحلة أخرى وهي لجنة الطعن الضريبي، حيث تتمتع بقدر أكبر من الإستقلال والحياد عن اللجان الداخلية المتفرغة بالمأموريات أو اللجان الداخلية المتخصصة.

ويؤدي المحاسب القانوني المشارك كعضو في لجان الطعن وفي مجال التقاضي دوره في حل المنازعات الضريبية، كما يلي:

(أ) المحاسب القانوني عضو في لجان الطعن الضريبي:

يتبين دور المحاسب القانوني كعضو في لجان الطعن من خلال بيان تشكيل اللجان وإختصاصاتها كما يلي:

(١) تشكيل لجان الطعن الضريبي: يتضح دور المحاسب القانوني من خلال الاشتراك في تشكيل لجان الطعن، حيث تُشكل لجان الطعن بقرار من وزير المالية من رئيس من غير العاملين بالمصلحة، وعضوية اثنين من موظفي المصلحة يختارهما الوزير، واثنين من ذوي الخبرة يختارهما الاتحاد العام للغرف التجارية بالاشتراك مع اتحاد الصناعات المصرية من بين المحاسبين المقيدين في جدول المحاسبين والمراجعين لشركات الأموال بالسجل العام لمزاولة المهنة الحرة للمحاسبة والمراجعة^(٦).

(٢) إختصاص لجان الطعن: تختص لجان الطعن بالفصل في جميع أوجه الخلاف بين الممول والمصلحة في المنازعات المتعلقة بالضرائب المنصوص عليها في هذا القانون^(٧)، وتصدر اللجنة قرارها في حدود تقدير مصلحة الضرائب وطلبات الممول ويعدل ربط الضريبة وفقاً لقرار اللجنة، فإذا لم تكن الضريبة قد حصلت فيكون تحصيلها بمقتضى هذا القرار. يتضح مما سبق أن المحاسب القانوني يشارك في القرارات الصادرة من اللجان بما لديه من خبرة علمية وعملية كخبير ضريبي متخصص في الشأن الضريبي، والتأكد من إصدار القرارات الصادرة وإختصاص اللجان وإجراءات الاخطارات وفق القوانين والتشريعات الضريبية، وسرعة إنهاء المنازعات الضريبية بين مصلحة الضرائب والممولين.

(٦) المادة (١٢٠) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥، كتاب شرح أحكام قانون الضريبة علي الدخل الصادر بالقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته (مصلحة الضرائب المصرية ، قطاع التدريب الضريبي ٢٠١٨)

(٧) المادة (١٢١) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥

(ب) المحاسب القانوني كخبير ضريبي في القضايا الضريبية:

يجوز لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن في قرار لجنة الطعن أمام المحكمة الابتدائية المنعقدة بهيئة تجارية لخصوصية النزاع في القضايا الضريبية، خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإعلان بقرار اللجنة، وتكون المحكمة المختصة هي المحكمة الواقع في دائرة اختصاصها المركز الرئيسي للممول أو محل الإقامة المعتاد للممول أو مقر منشأة الممول، ويكون الطعن في القرار الصادر من هذه المحكمة بطريق الاستئناف أياً كانت قيمة النزاع. (٨)

يتضح مما سبق أن دور المحاسب القانوني ليس فقط اعتماد الإقرار الضريبي، ولكن يمتد دور المحاسب القانوني إلى الحصول من الممول على البيانات والمعلومات والإطلاع على الدفاتر والمستندات التي يرى المحاسب ضرورتها لمراجعة الإقرار واعتماده، والتحقق من مطابقة البيانات الواردة بالإقرار الضريبي مع ما ورد بالدفاتر والمستندات والقوائم المأبنة وتقرير مراقب الحسابات عليها، ومراجعة الإقرار الضريبي وفق معايير مراجعته المصرية ووفق قانون الضرائب ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولأنحته التنفيذية، وكذلك اعتماد الدفاتر والسجلات للممولين الملتزمون بإمسك دفاتر وحسابات منتظمة للاستفادة من المزايا الضريبية التي منحها قانون الضرائب لبعض الممولين، وتمثيل الممولين أمام الإدارة الضريبية ولجان الطعن والمحاكم الضريبية، وأنهاء كافة الإجراءات المتعلقة بالملف الضريبي للممول، وبشارك كعضو في لجان فصل المنازعات الضريبية، وخبير تستعين به المحاكم في القضايا الضريبية.

المبحث الخامس

الدراسة الميدانية

(إختبار الحد من المنازعات الضريبية عن طريق تفعيل دور المحاسب القانوني بالمنظومة الضريبية)

مقدمة:

يتناول هذا المبحث قياس مدى تأثير تفعيل دور المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية للحد من المنازعات الضريبية، وذلك من خلال تحليل وإستقراء آراء ذوي العلاقة بالمجال الضريبي، وتتناول الدراسة الميدانية النقاط الآتية:

هدف الدراسة الميدانية

يتمثل الهدف الرئيسي من الدراسة الميدانية في اختبار الفرض البحثي، وذلك من خلال التعرف على آراء فئات عينة الدراسة حول أثر تفعيل دور المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية للحد من المنازعات الضريبية، ولذلك تهدف الدراسة الميدانية إلى تحديد مدى تأثير تفعيل دور المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية للحد من المنازعات الضريبية.

مجتمع وعينة الدراسة الميدانية:

تم تحديد مجتمع وعينة الدراسة الميدانية كما يلي:

(٨) المادة (١٢٣) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الفئات ذات العلاقة المباشرة بعملية التحاسب الضريبي داخل المنظومة الضريبية، وتشمل ثلاث فئات هم: مأموري الضرائب، والمحاسبين القانونيين، والممولين، وقد روعي عند اختيار مجتمع الدراسة الميدانية أن تكون مفرداتها من بين الأشخاص الذين تتوافر لديهم الخبرة العلمية والعملية، بالإضافة إلى القدرة على فهم الأسئلة الواردة في قائمة الاستقصاء والإجابة عنها.

عينة الدراسة:

من خلال تحديد مجتمع الدراسة، تم الاعتماد على أسلوب العينة العشوائية التطبيقية في اختيار عينة الدراسة والمكونة من (٢٨٠) مفردة، وقام الباحثون بتوزيع قوائم الاستقصاء على مفردات العينة والتي شملت ثلاث فئات هم: مأموري الضرائب، والمحاسبين القانونيين، والممولين، ويوضح الجدول (٥-١) عدد إستمارة الاستقصاء المرسله والمستلمة والخاضعة للتحليل الإحصائي كما يلي:

جدول (٥-١)

فئات عينة الدراسة وحجم استمارات الاستقصاء المرسله والمستلمة والخاضعة للتحليل الإحصائي

بنود العينة	الاستمارات المرسله	الاستمارات المستلمة	نسبة الاستمارات المستلمة إلى المرسله	الاستمارات المستبعدة	الاستمارات الصحيحة	الاستمارات الخاضعة للتحليل الإحصائي	
						العدد	النسبة
مأموري الضرائب	١٦٧	١٦١	%٩٦,٤	٣	١٥٨	١٥٨	%٦١
المحاسبين القانونيين	٥٥	٥٢	%٩٤,٥	٢	٥٠	٥٠	%١٩,٣
الممولين	٥٨	٥٤	%٩٣,١	٣	٥١	٥١	%١٩,٧
الاجمالي	٢٨٠	٢٦٧	%٩٥,٤	٨	٢٥٩	٢٥٩	%١٠٠

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

خصائص عينة الدراسة:

بالنسبة للخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة فقد تم الاعتماد على حساب التكرارات والنسب المئوية؛ وذلك بهدف التعرف على خصائص مفردات عينة الدراسة، وذلك كالآتي:

توزيع عينة الدراسة طبقاً للفئات المستقصى منهم:

تم إستخراج التكرارات والنسب المئوية لتوزيع مفردات عينة الدراسة وفقاً للفئات المستقصى منهم، وذلك كما هو موضح بالجدول (٥-٢) التالي:

جدول (٥-٢)

التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة طبقاً للفئات المستقصى منهم

الفئات	مأمورى الضرائب		المحاسبين القانونيين		الممولين		إجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
إجمالي	١٥٨	٪٦١	٥٠	٪١٩,٣	٥١	٪١٩,٧	٢٥٩	٪١٠٠

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

من الجدول السابق والذي يمثل التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص مفردات عينة الدراسة وفقاً للفئات المستقصى منهم، فنجد أن ١٥٨ مفردة بنسبة ٦١٪ من حجم عينة الدراسة من مأموري الضرائب، وأن ٥٠ مفردة بنسبة ١٩,٣٪ من حجم عينة الدراسة يعملون محاسبين قانونيين، كما أن ٥١ مفردة بنسبة ١٩,٧٪ من حجم عينة الدراسة من الممولين، وهذا يدل على أن عينة الدراسة تمثل فئات مجتمع الدراسة تمثيلاً صادقاً، وأن لديهم الإلمام الكافي بموضوع الدراسة.

توزيع عينة الدراسة طبقاً للمؤهل العلمي:

تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لتوزيع مفردات عينة الدراسة وفقاً للمؤهل العلمي، وذلك كما هو موضح بالجدول (٥-٣) التالي:

جدول (٥-٣)

التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة طبقاً للمؤهل العلمي

الفئات	دكتوراه		ماجستير		دبلومة دراسات عليا		بكالوريوس تجارة شعبة محاسبة		مؤهلات أخرى		الاجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
إجمالي	٥	٪١,٩	٤٩	٪١٨,٩	٢٥	٪٩,٧	١٤٣	٪٥٥,٢	٣٧	٪١٤,٣	٢٥٩	٪١٠٠

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

من الجدول السابق والذي يمثل التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص مفردات عينة الدراسة وفقاً للمؤهل العلمي، فنجد أن ٨٥,٧٪ من مفردات عينة الدراسة حاصلين على دكتوراه، وماجستير، ودبلومة دراسات عليا، وبكالوريوس تجارة شعبة محاسبة، مما يدل على أن عينة الدراسة تتمتع بقدر كافي من التأهيل العلمي والمعرفة المطلوبة عن موضوع الدراسة بما يمكنها من فهم عبارات الاستقصاء والإجابة عنها بشكل يطمئن إليه الباحثون في إجراء التحليل الإحصائي والنتائج التي يتم التوصل إليها.

توزيع عينة الدراسة طبقاً لسنوات الخبرة:

تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لتوزيع مفردات عينة الدراسة وفقاً لسنوات الخبرة وذلك كما هو موضح بالجدول (٥-٤) التالي:

جدول (٤-٥)

التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة طبقاً لسنوات الخبرة

الفئات	٥ سنوات فأقل		أكثر من ٥ سنوات حتى ١٠ سنوات		أكثر من ١٠ سنوات حتى ١٥ سنة		أكثر من ١٥ سنة		إجمالي
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
إجمالي	١٦	٪٦,٢	٤٣	٪١٦,٦	٤٥	٪١٧,٤	١٥٥	٪٥٩,٨	٢٥٩
									٪١٠٠

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

من الجدول السابق والذي يمثل التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص مفردات عينة الدراسة وفقاً لسنوات الخبرة، فنجد أن ٩٣,٨٪ من حجم عينة الدراسة لديهم خبرة عملية أكثر من ٥ سنوات، وهذه الفترة العملية كافية للإلمام بكافة إجراءات عملية التحاسب الضريبي والتشريعات المنظمة لها، لذلك فإن مفردات العينة لديهم خبره جيدة في مجال العمل المحاسبي الضريبي؛ مما يعكس على قدره أفراد العينة على فهم أسئلة الاستقصاء والإجابة عليها بدقة.

مما سبق يتضح أن عينة الدراسة متخصصة وشاملة وتتمتع بالتأهيل العلمي والعملية الكافي لفهم أسئلة الاستقصاء والإجابة عليها بدقة؛ ولذلك يمكن الاعتماد على النتائج المتحصل عليها منها.

تصميم أداة جمع بيانات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على استمارة الاستقصاء كأحد أدوات جمع البيانات، وتم إعداد الأسئلة التي تضمنتها القائمة بعد الانتهاء من الإطار النظري لموضوع الدراسة، ولقد حاول الباحثون مراعاة الدقة والبساطة عند صياغة العبارات لسهولة فهمها، وذلك من خلال ما يلي:

- ١- توضيح بعض المصطلحات الواردة بالاستقصاء.
- ٢- تم إعداد قائمة اسقضاء أولية، وتم عرضها على مجموعة من المحكمين الأكاديميين والتنفيذيين، وتم إجراء التعديلات والملاحظات طبقاً لرؤيتهم التخصصية.
- ٣- تم توزيع استمارات الاستقصاء في صورته النهائية على مفردات عينة الدراسة.
- ٤- تم الاعتماد في تصميم قائمة الاستقصاء على مقياس ليكرت الخماسي، وذلك لقياس اجابات مفردات العينة، كما هو موضح في الجدول (٥-٥) التالي:

جدول (٥-٥)

التصنيف وفقاً لمقياس ليكرت

التصنيف	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
الدرجة	٥	٤	٣	٢	١

وقد تم تقسيم استمارة الاستقصاء إلى عدة أجزاء:

- ١- الجزء الأول: تعريف المصطلحات الواردة في قائمة الاستقصاء.
- ٢- الجزء الثاني: أسئلة تتعلق بمعلومات عامة عن الأشخاص الذين قاموا بتعبئة استمارة الاستقصاء من حيث: الاسم، الوظيفة، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة.

٣- **الجزء الثالث:** ويتضمن اسئلة قائمة الاستقصاء وتتضمن ثلاث محاور وذلك على النحو التالي:
المحور الأول: يتضمن عبارات خاصة بقياس تأثير إشتراك المحاسب القانوني في التحاسب الضريبي على ترشيد عملية التحاسب الضريبي.
المحور الثاني: يتضمن عبارات خاصة بقياس تأثير مشاركة المحاسب القانوني في عملية فحص الإقرار الضريبي على الحد من المنازعات الضريبية.
المحور الثالث: يتضمن عبارات خاصة بقياس تأثير تفعيل دور المحاسب القانوني في القضاء على مسببات المنازعات الضريبية.

اختبار ثبات وصدق أداة الدراسة:

يمكن اختبار ثبات وصدق الأداة المستخدمة في الدراسة كما يلي:

التحقق من مستوي الثبات في الاستقصاء:

يشير الثبات إلى مدى اتساق نتائج الاستقصاء، فإذا حصلنا على درجات متقاربة عند توزيع نفس الاستقصاء على نفس مجموعة الأفراد مرتين مختلفتين؛ فإننا نستدل على أن الاستقصاء يتسم بدرجة عالية من الثبات، وتم إجراء اختبار الثبات باستخدام معامل "ألفا كرونباخ" Cronbach's Alpha، وهو يأخذ قيم تتراوح ما بين الصفر والواحد الصحيح، وعندما تكون قيمته قريبة من الواحد فإن ذلك يدل على ثبات الاستقصاء، وتعتبر نسبة ٠.٦٠٪ مقبولة للحكم على ثبات الاستقصاء وإمكانية الاعتماد على نتائج الدراسة وتعميمها على المجتمع، ويقوم باستبعاد أي متغير له معامل ارتباط إجمالي Item-Total-correlation أقل من ٠.٣٠٪ بينه وبين باقي المتغيرات في الاستقصاء نفسه.

ويبين الجدول (٥-٦) نتائج قياس درجة الثبات لمحاور الاستقصاء باستخدام معامل ألفا كرونباخ كما يلي:

الجدول (٥-٦)

نتائج قياس درجة الثبات لمحاور الاستقصاء باستخدام معامل ألفا كرونباخ

محور الاستقصاء	أرقام العبارات	الثبات (قيمة ألفا)
دور المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية للحد من المنازعات الضريبية	X41 - X47	٠,٨٩٩

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

من الجدول السابق نجد أن قيمة معاملات ألفا لمحاور الاستقصاء يبلغ (٠,٨٩٩)، وهي معاملات ثبات مرتفعة، هذا بالإضافة إلى أن جميع عبارات الاستبيان ذات معامل ارتباط إجمالي أعلى من ٠.٣٠٪، وبالتالي نجد أن هذا المقياس يتمتع بدرجة عالية من الثبات ولم يتم استبعاد أية عبارات.

التحقق من مستوي الصدق في الاستقصاء:

يقصد بصدق الاستقصاء تمثيلها للمجتمع المدروس بشكل جيد، أي أن الاجابات التي نحصل عليها من أسئلة الاستقصاء تعطينا المعلومات التي وضعت لأجلها الأسئلة، ويمكن قياس الصدق في

الاستقصاء بعدة أنواع، هي صدق المحتوى، والصدق الذاتي، وصدق الاتساق الداخلي، وذلك كما هو موضح في الآتي:

- صدق المحتوى:

يعتمد صدق المحتوى بصورة أساسية على مدى إمكانية تمثيل الاختبار لمحتويات السمة المقاسة تمثيلاً صادقاً وذات معنوية مرتفعة، وذلك لتحقيق الهدف الذي وضع من أجله الاختبار، ويعتمد صدق المحتوى على عرض الأداة على الخبراء في مجال التخصص، ويطلب منهم الحكم على مدى صلاحية فقراته في قياس الشيء المراد قياسه، وقد قام الباحثون بعرض أداة الدراسة على عدد من المتخصصين في مجال الدراسة، وذلك للتأكد من قدرة الحالات على قياس ما وضعت لقياسه، وبعدها قام الباحثون بإجراء ما يلزم من تعديل حتى خرج الاستبيان في صورته النهائية.

- الصدق الذاتي:

تم حساب الصدق الذاتي لمحور الاستقصاء عن طريق إيجاد الجذر التربيعي لمعامل الثبات كما في الجدول (٧-٥) التالي:

جدول (٧-٥)

نتائج الصدق الذاتي لمقاييس الدراسة

الصدق الذاتي	معامل الفكرونباخ (مقياس الثبات)	محاور الاستقصاء
٠,٩٤٨	٠,٨٩٩	دور المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية للحد من المنازعات الضريبية

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتبين من الجدول السابق أن محور الاستقصاء يتمتع بدرجة صدق مرتفعة، وهذا يؤكد على أن الاستقصاء تتمتع بدرجة عالية من الصدق.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

لكي يقوم الباحثون باختبار فروض الدراسة والمتمثلة في قياس أثر تفعيل دور المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية للحد من المنازعات الضريبية، فقد تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية باستخدام حزمة البرامج الإحصائية (SPS 22)، ولكي نقوم بتحديد الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة الدراسة الميدانية، فإن الأمر يتطلب أولاً معرفة التوزيع الإحصائي للمجتمع الذي سحبت منه العينة.

وقد اعتمد الباحثون على اختبار كولمجروف سمرنوف لمعرفة مدى تبعية بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي، ويقوم اختبار كولمجروف سمرنوف على اختبار فرض العدم بأن المجتمع المسحوب منه العينة يتبع التوزيع الطبيعي ويتم اتخاذ قرار بناءً على قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (Sig) بالمقارنة بمستوى المعنوية (α)، فإذا كانت قيمة (Sig) أكبر من قيمة (α) فإن ذلك يعني قبول فرض العدم بأن المجتمع المسحوب منه العينة يتبع التوزيع الطبيعي؛ وبالتالي يتم الاعتماد على الأساليب الإحصائية الخاصة بالاختبارات المعلمية parametric tests، أما إذا كانت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (Sig) أقل من قيمة مستوى المعنوية (α) دل ذلك على قبول الفرض البديل بان البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على الأساليب الإحصائية الخاصة بالاختبارات

اللامعلمية Non parametric tests. ولقد قام الباحثون بتطبيق هذا الاختبار على عينة الدراسة، ويوضح الجدول التالي نتائج الاختبار:

جدول(٨-٥)

نتائج اختبار (K-S) لاختبار الطبيعية

محور الدراسة	احصاء الاختبار Kolmogorov Smirnov	مستوى الدلالة الإحصائي Asymp Sig	القرار
دور المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية للحد من المنازعات الضريبية	١,٢٦٧	٠,٠٧٧	طبيعي

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتبين من الجدول (٨-٥) أن مستوى الدلالة الإحصائية (Sig) للمحور أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$)؛ وبالتالي يتم قبول الفرض العدمي بأن البيانات الخاصة بهذا المحور مسحوبة من مجتمع يتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي يتم الاعتماد على الأساليب الإحصائية الخاصة بالاختبارات المعلمية.

وبعد تحديد طبيعة البيانات المستخدمة في الدراسة الميدانية والتأكد من صحة استخدام الاساليب الاحصائية بالنسبة لجميع الفروض فإن الاساليب الاحصائية الملائمة للدراسة هي:

١- **التحليل الوصفي:** وذلك من خلال حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري، للوقوف على الاتجاه العام للإجابات لكل عبارة مع ملاحظة أن تفسير المتوسطات وفقاً لمقياس ليكرت يكون وفقاً للجدول التالي:

جدول(٩-٥)

تفسير المتوسطات وفقاً لمقياس ليكرت

المستوى	المتوسط المرجح
غير موافق تماماً	١ - ١,٨
غير موافق	١,٨ - ٢,٦
محايد	٢,٦ - ٣,٤
موافق	٣,٤ - ٤,٢
موافق تماماً	٤,٢ - ٥

٢- **أسلوب معامل الارتباط الخطي البسيط:** وذلك لفحص قوه واتجاه ودلالة العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة.

٣- **أسلوب الانحدار الخطي البسيط والمتعدد:** وذلك لاختبار تأثير تفعيل دور المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية للحد من المنازعات الضريبية.

٤- **اختبار كروسكال والاس:** وهو اختبار لامعلمي يستخدم للمقارنة بين أكثر من مجموعتين مستقلتين ويستخدم هذا الاختبار لمقارنة آراء مجموعات عينات الدراسة وتحديد الاختلافات الجوهرية بينهما، ويعتمد هذا الاختبار على مقارنة مستوى الدلالة الإحصائية (Sig) بقيمة مستوى المعنوية (α) فإذا كانت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (Sig) أقل من مستوى المعنوية (α)، فإن ذلك يعني وجود اختلافات جوهرية بين آراء مجموعات العينة.

فروض الدراسة الميدانية:

الفرض الرئيس للبحث " لا يمكن الحد من المنازعات الضريبية من خلال تفعيل دور المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية "

- في ضوء طبيعة مشكلة البحث وتحقيقاً للهدف منها يمكن صياغة فروض البحث في صورة الفرض العدمي وذلك كما يلي:
- ١- **الفرض البحثي الأول:** ينص على أنه: " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات الفئات المستقصى منهم (مأموري الضرائب، المحاسب القانونيين، الممولين) حول أثر تفعيل دور المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية للحد من المنازعات الضريبية ".
 - ٢- **الفرض البحثي الثاني:** ينص على أنه: " لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين تفعيل دور المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية والحد من المنازعات الضريبية ".
 - ٣- **الفرض البحثي الثالث:** ينص على أنه: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتفعيل دور المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية على الحد من المنازعات الضريبية ".
- وينقسم الفرض البحثي الثالث على ثلاث فروض فرعية كما يلي:
- **الفرض الفرعي الأول:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمشاركة المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية لترشيد عملية التحاسب الضريبي.
 - **الفرض الفرعي الثاني:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمشاركة المحاسب القانوني في عملية التحاسب الضريبي في القضاء على أسباب المنازعات الضريبية قبل نشوؤها.
 - **الفرض الفرعي الثالث:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمشاركة المحاسب القانوني في عملية فحص الإقرار الضريبي للحد من المنازعات الضريبية بعد نشوؤها.

نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يمكن تناول نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة وذلك كما يلي:

نتائج التحليل الوصفي والخاص بدور المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية للحد من المنازعات الضريبية:

نتائج التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري المتعلقة بدور المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية للحد من المنازعات الضريبية. كما يوضحها الجدول (١٠-١) (٥ التالي:

جدول (١٠-٥)

التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات محاور البحث

العبارة	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
X11	١٤٦	٩٣	١٧	٣	-	٤,٤٧٤٩	٠,٦٧٢٢٣	موافق تماماً
	%٥٦,٤	%٣٥,٩	%٦,٦	%١,٢	-			
X12	١٤٠	٩١	٢٤	٣	١	٤,٤١٣١	٠,٧٣٨٧٣	موافق تماماً
	%٥٤,١	%٣٥,١	%٩,٣	%١,٢	%٠,٤			

العبارة	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
X13	١٣٠	١٠٦	١٩	٤	-	٤,٣٩٧٧	٠,٦٩٣٣٨	موافق تماماً
	٪٥٠,٢	٪٤٠,٩	٪٧,٣	٪١,٥	-			
X14	١٤٢	٩٧	١٦	٣	١	٤,٤٥١٧	٠,٦٩٩٢٤	موافق تماماً
	٪٥٤,٨	٪٣٧,٥	٪٦,٢	٪١,٢	٪٠,٤			
X15	١٣٩	٩٧	١٦	٦	١	٤,٤١٧٠	٠,٧٤٤٤٠	موافق تماماً
	٪٥٣,٧	٪٣٧,٥	٪٦,٢	٪٢,٣	٪٠,٤			
X21	١٥٢	٩٥	١٠	١	١	٤,٥٢٩٠	٠,٦٣٠٤١	موافق تماماً
	٪٥٨,٧	٪٣٦,٧	٪٣,٩	٪٠,٤	٪٠,٤			
X22	١٢٦	١٢٤	٧	٢	-	٤,٤٤٤٠	٠,٥٩٠٤٢	موافق تماماً
	٪٤٨,٦	٪٤٧,٩	٪٢,٧	٪٠,٨	-			
X23	١٣٣	١١٣	١١	٢	-	٤,٤٥٥٦	٠,٦١٧٠٧	موافق تماماً
	٪٥١,٤	٪٤٣,٦	٪٤,٢	٪٠,٨	-			
X24	١٢٦	١١٨	١٢	٣	-	٤,٤١٧٠	٠,٦٣٧٨٤	موافق تماماً
	٪٤٨,٦	٪٤٥,٦	٪٤,٦	٪١,٢	-			
X25	١٧٣	٧٤	٨	٢	٢	٤,٥٩٨٥	٠,٦٦٥٤٢	موافق تماماً
	٪٦٦,٨	٪٢٨,٦	٪٣,١	٪٠,٨	٪٠,٨			
X26	١٢٢	١٢٥	٨	٣	١	٤,٤٠٥٤	٠,٦٤٨٢٩	موافق تماماً
	٪٤٧,١	٪٤٨,٣	٪٣,١	٪١,٢	٪٠,٤			
X31	١٢٦	٩٤	٢٦	١٣	-	٤,٢٨٥٧	٠,٨٤١٨٧	موافق تماماً
	٪٤٨,٦	٪٣٦,٣	٪١٠	٪٥	-			
X32	١٢٣	١١٦	١٠	٨	٢	٤,٣٥١٤	٠,٧٦٥١٠	موافق تماماً
	٪٤٧,٥	٪٤٤,٨	٪٣,٩	٪٣,١	٪٠,٨			
X33	١٤٩	٩٧	٨	١	٤	٤,٤٩٠٣	٠,٧٢٢٦٣	موافق تماماً
	٪٥٧,٥	٪٣٧,٥	٪٣,١	٪٠,٤	٪١,٥			
X34	١٣٨	١٠٩	١١	١	-	٤,٤٨٢٦	٠,٥٩٩٣٣	موافق تماماً
	٪٥٣,٣	٪٤٢,١	٪٤,٢	٪٠,٤	-			
X35	١٤٢	٩١	١٩	٧	-	٤,٤٢٠٨	٠,٧٤٤٨٢	موافق تماماً
	٪٥٤,٨	٪٣٥,١	٪٧,٣	٪٢,٧	-			
X36	١٢٦	١١٢	١٧	٣	١	٤,٣٨٦١	٠,٦٩٧١٤	موافق تماماً
	٪٤٨,٦	٪٤٣,٢	٪٦,٦	٪١,٢	٪٠,٤			
الاجمالي	٢٣٣٣	١٧٥٢	٢٣٩	٦٥	١٤	٤,٤٣٤٩	٠,٦٩٤٨١	موافق تماماً
	٪٥٢,٩	٪٣٩,٨	٪٥,٤	٪١,٥	٪٠,٣			

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يوضح الجدول (١٠-٥) السابق أن التحليل المبدئي للمتوسطات يشير إلى أن هناك اتجاه عام من أفراد عينة الدراسة على الموافقة على العبارات الخاصة بمحاور البحث والمتعلقة بدور المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية للحد من المنازعات الضريبية، حيث أن المتوسط العام للعبارات بلغ (٤,٤٣٤٩) وهو متوسط مرتفع إذا ما قورن بالمتوسط المرجح الخاص بمقياس ليكرت، وهو مؤشر يوضح بشكل مبدئي أن دور المحاسب القانوني له تأثير جوهري وفعال في الحد من المنازعات الضريبية وإنهائها، حيث أن مشاركة المحاسب القانوني في عملية فحص الإقرار الضريبي تحد من المنازعات عن طريق التأكد من دقة وصحة إجراءات الفحص الضريبي في إطار التشريعات الضريبية وتجنب الخلاف الضريبي أثناء إجراء عملية الفحص من خلال التوضيح والتفسير، وتقليل أوجه الخلافات والمنازعات بين الممولين والإدارة الضريبية إلى أقل حد ممكن وزيادة ثقة الإدارة الضريبية

في الممولين والقضاء على مشاكل التعامل المباشر بين الإدارة الضريبية والممولين والقضاء على مشكلة نقص الوعي الضريبي لدى الممول وعدم إلمامه بواجباته الضريبية.

(٥-٨-٢) تحديد مدي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات فئات عينة الدراسة حول دور المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية للحد من المنازعات الضريبية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول (١١-٥)

نتائج اختبار كروسكال والاس والخاصة بحجم المنازعات الضريبية

م	العبارة	مأمور ضرائب			محاسب قانوني		القرار
		متوسط الرتب	متوسط الرتب	متوسط الرتب	متوسط الرتب	متوسط الرتب	
١	تبسيط إجراءات التحاسب الضريبي	١٣١,١٧	١٣١,٩١	١٢٤,٤٩	٠,٤٤٨	يوجد اتفاق بين الفئات	
٢	زيادة درجة الثقة بين أطراف المنظومة الضريبية (المصلحة والممول)	١٢٩,٥٩	١٣٢,٩٢	١٢٨,٤٠	٠,١٣٠	يوجد اتفاق بين الفئات	
٣	دقة وسرعة قياس الوعاء الضريبي وحساب الضريبة المستحقة	١٣٣,٥٢	١٢٠,٦٩	١٢٨,٢٢	١,٤٣٠	يوجد اتفاق بين الفئات	
٤	توفير المعلومات والبيانات المطلوبة للفحص بدقة وفي الوقت المناسب	١٢٩,٥٤	١٢٥,٣٦	١٣٥,٩٧	٠,٦٦٧	يوجد اتفاق بين الفئات	
٥	زيادة مستوى الالتزام الطوعي لدى الممولين لمشاركة ممثلهم في الفحص.	١٣٣,٢٠	١٣٨,٠٦	١١٢,١٩	٤,٧٣٢	يوجد اتفاق بين الفئات	
٦	تحسين وزيادة دقة عملية التحاسب الضريبي من خلال تقديم المستندات المؤيدة والتوضيحات اللازمة لتفسير بيانات الإقرار الضريبي	١٣٥,٢٠	١٢٨,١١	١١٥,٧٥	٣,٥٢٢	يوجد اتفاق بين الفئات	
٧	التأكد من دقة وصحة إجراءات الفحص الضريبي في إطار التشريعات الضريبية	١٣٢,٣٤	١٣٠,١٩	١٢٢,٥٦	٠,٨٤٩	يوجد اتفاق بين الفئات	
٨	تجنب الخلاف الضريبي أثناء إجراء عملية الفحص من خلال التوضيح والتفسير.	١٣٣,٣٨	١٣٠,١١	١١٩,٤١	١,٧١٦	يوجد اتفاق بين الفئات	
٩	تقليل أوجه الخلافات والمنازعات بين الممولين والإدارة الضريبية إلى أقل حد ممكن	١٣٤,٤٨	١١٦,٨١	١٢٩,٠٦	٢,٦٨٦	يوجد اتفاق بين الفئات	
١٠	إنهاء عملية الفحص بسرعة وتحديد وتحصيل الضريبة المستحقة على الممول.	١٣٢,٧٣	١٢٦,٠٨	١٢٥,٣٩	٠,٧٩٥	يوجد اتفاق بين الفئات	
١١	زيادة الوعي الضريبي لدى الممولين من خلال توضيح الغموض في مواد التشريع الضريبي	١٣٤,٠٩	١٢٠,٤٥	١٢٦,٦٨	١,٧٦٩	يوجد اتفاق بين الفئات	
١٢	ضمان عدم تعسف الإدارة الضريبية عند مباشرتها لسلطاتها بما يخالف القانون	١٢٩,٦٤	١٣٤,١١	١٢٧,١٠	٠,٢٧٦	يوجد اتفاق بين الفئات	

م	العبارة	مأمور ضرائب	متوسط الرتب	متوسط الرتب	مماول	قيمة Chi- Squar e المحسوبة	مستوي الدلالة الإحصائية Sig	القرار
١ ٣	زيادة ثقة الإدارة الضريبية في الممولين	١٣٠,٢٨	١١٤,٨٦	١٤٣,٩٨	٤,٧٥٨	٠,٠٩٣	يوجد اتفاق بين الفئات	
١ ٤	توفير المعلومات والبيانات الخاصة بنشاط الممولين في الوقت المناسب وبشكل كافي	١٣٥,٨٥	١١٨,٩٤	١٢٢,٧٣	٣,٣٤٧	٠,١٨٨	يوجد اتفاق بين الفئات	
١ ٥	توفير نظام سليم وكفاء للمرسله بين الإدارة الضريبية والممولين (مكتب المحاسب القانوني)	١٣٢,٣١	١١٢,٨٠	١٣٩,٧٢	٤,٧٠٧	٠,٠٩٥	يوجد اتفاق بين الفئات	
١ ٦	القضاء على مشكلة نقص الوعي الضريبي لدى الممول وعدم إلمامه بواجباته الضريبية	١٣٤,٥٩	١٢١,٠٦	١٢٤,٥٤	١,٩٩٢	٠,٣٦٩	يوجد اتفاق بين الفئات	
١ ٧	القضاء على مشاكل التعامل المباشر بين الإدارة الضريبية والممولين	١٣٠,٢٧	١٢٩,٤٦	١٢٩,٧١	٠,٠٠٧	٠,٩٩٧	يوجد اتفاق بين الفئات	

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يبين من الجدول السابق أن هناك اتفاق بين فئات عينة الدراسة حول جميع العبارات، حيث نجد أن مستوي الدلالة الإحصائية (Sig) الخاصة بكل منهم أكبر من مستوي المعنوية ($\alpha = 0.05$)، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات فئات عينة الدراسة. مما سبق يتضح للباحثين بعض النتائج الهامة من قياس الفروق المعنوية بين آراء المستقصى منهم في كل فئة باستخدام اختبار كروسكال والاس كما يلي:

١- يوجد اتفاق بين آراء المستقصى منهم على:

- يؤدي اشتراك المحاسب القانوني إلى ترشيد عملية التحاسب الضريبي من خلال: تبسيط إجراءات التحاسب الضريبي، وزيادة درجة الثقة بين أطراف المنظومة الضريبية (المصلحة والممول)، ودقة وسرعة قياس الوعاء الضريبي وحساب الضريبة المستحقة، وتوفير المعلومات والبيانات المطلوبة للفحص بدقة وفي الوقت المناسب، وزيادة مستوي الإلتزام الطوعي لدى الممولين لمشاركة ممثلهم في الفحص.
- يؤدي مشاركة المحاسب القانوني في عملية فحص الإقرار الضريبي إلى الحد من المنازعات الضريبية عن طريق: تحسين وزيادة دقة عملية التحاسب الضريبي من خلال تقديم المستندات

المؤيدة والتوضيحات اللازمة لتفسير بيانات الإقرار الضريبي، والتأكد من دقة وصحة إجراءات الفحص الضريبي في إطار التشريعات الضريبية، وتجنب الخلاف الضريبي أثناء إجراء عملية الفحص من خلال التوضيح والتفسير، وتقليل أوجه الخلافات والمنازعات بين الممولين والإدارة الضريبية إلى أقل حد ممكن، وإنهاء عملية الفحص بسرعة وتحديد وتحصيل الضريبة المستحقة على الممول، وزيادة الوعي الضريبي لدى الممولين من خلال توضيح الغموض في مواد التشريع الضريبي.

- يؤدي تفعيل دور المحاسب القانوني إلى القضاء على أسباب المنازعات الضريبية من خلال : ضمان عدم تعسف الإدارة الضريبية عند مباشرتها لسلطاتها بما يخالف القانون، وزيادة ثقة الإدارة الضريبية في الممولين، وتوفير المعلومات والبيانات الخاصة بنشاط الممولين في الوقت المناسب وبشكل كافي، وتوفير نظام سليم وكفاء للمراسلة بين الإدارة الضريبية والممولين (مكتب المحاسب القانوني)، والقضاء على مشكلة نقص الوعي الضريبي لدى الممول وعدم إلمامه بواجباته الضريبية، والقضاء على مشاكل التعامل المباشر بين الإدارة الضريبية والممولين.

وبناءً على ما سبق، وفي ضوء النتائج السابقة لاختبار كورسكال والاس لثلاث عينات مستقلة، يمكن رفض الفرض البحثي الأول الذي ينص على أنه: " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات فئات عينة الدراسة (مأموري الضرائب، المحاسبين القانونيين، الممولين) حول أثر تفعيل دور المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية للحد من المنازعات الضريبية"، وقبول الفرض البديل، حيث تبين وجود فروق حقيقية بين آراء الفئات الثلاثة في عدد من المتغيرات.

نتائج اختبارات التحليل الإحصائي للفرض الثاني:

ينص الفرض الثاني على أنه: " لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين تفعيل دور مراقب الحسابات لترشيد التحاسب الضريبي وبين حجم المنازعات الضريبية ". ويمكن اختبار ذلك الفرض من خلال استخدام أسلوب معامل الارتباط الخطي، وذلك للوقوف على قوة واتجاه ودلالة العلاقة الارتباطية، وذلك كما هو موضح من الجدول التالي:

جدول (١٢-٥)

توضيح للعلاقة الارتباطية بين المتغيرات

نسبة مساهمة كل متغير	الحد من المنازعات الضريبية			المتغير
	قوة واتجاه العلاقة الارتباطية	مستوي الدلالة الإحصائية (Sig)	معامل الارتباط	
---	طردى قوي	٠,٠٠٠	٠,٨٧٨	تفعيل دور المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

من الجدول السابق نجد أن: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين تفعيل دور المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية والحد من المنازعات الضريبية.

مما سبق يتضح من نتائج تحليل الارتباط وجود علاقة ارتباط قوية ذات دلالة إحصائية بين متغيرات (محاو) تفعيل دور المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية للحد من المنازعات الضريبية، ونتيجة ذلك يمكن للباحث رفض الفرض البحثي الثاني للدراسة والذي ينص على أنه: " لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين تفعيل دور المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية وبين حجم المنازعات الضريبية"، وقبول الفرض البديل بوجود علاقة ارتباط قوية بينهما.

نتائج اختبار الفرض البحثي الثالث:

يعتمد الباحث على استخدام إختبارات الإشارة لإختبار الفروض البحثية الفرعية، وإستخدام أسلوب الإنحدار الخطي البسيط للتأكيد على نتائج إختبارات الإشارة كما يلي :

أولاً: اختبار الإشارة Sign Test للفرض الفرعي الأول:

لقياس مدى تأثير مشاركة المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية لترشيد عملية التحاسب الضريبي. يتم استخدام اختبار الإشارة وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:
جدول (١٣-٥)

نتائج اختبار الإشارة للفرض الفرعي الأول

Binomial Test						
		Category	N	Observed Prop.	Test Prop.	Asymp. Sig. (2-tailed)
مدى تأثير مشاركة المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية لترشيد عملية التحاسب الضريبي	Group 1	<= 3.4	18	.07	.50	.000a
	Group 2	> 3.4	241	.93		
	Total		259	1.00		
a. Based on Z Approximation.						

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

من الجدول السابق نجد ان مستوى الدلالة الاحصائية ($\text{Sig} = 0,00$) وهى اقل من مستوى المعنوية ($\alpha = 0,05$) وهذا يعني قبول الفرض البديل القائل بأن مشاركة المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية يؤثر بشكل إيجابي علي ترشيد عملية التحاسب الضريبي، وذلك بدرجة ثقة ٩٥٪.

ثانياً: اختبار الإشارة Sign Test للفرض الفرعي الثاني:

لقياس مدى تأثير مشاركة المحاسب القانوني في عملية التحاسب الضريبي في القضاء علي اسباب المنازعات الضريبية قبل نشؤها، يتم استخدام اختبار الإشارة وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (٥-١٤)
نتائج اختبار الإشارة للفرض الفرعي الثاني

Binomial Test						
		Category	N	Observed Prop.	Test Prop.	Asymp. Sig. (2-tailed)
مدي تأثير مشاركة المحاسب القانوني في عملية التحاسب الضريبي في القضاء علي اسباب المنازعات الضريبية قبل نشؤها	Group 1	<= 3.4	6	.02	.50	.000a
	Group 2	> 3.4	253	.98		
	Total		259	1.00		
a. Based on Z Approximation.						

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

من الجدول السابق نجد ان مستوى الدلالة الاحصائية ($\text{Sig} = 0,00$) وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha = 0,05$) وهذا يعني قبول الفرض البديل القائل بأن مشاركة المحاسب القانوني في عملية التحاسب الضريبي يؤثر بشكل إيجابي في القضاء علي اسباب المنازعات الضريبية قبل نشؤها, وذلك بدرجة ثقة ٩٥٪.

ثالثاً: اختبار الإشارة **Sign Test** للفرض الفرعي الثالث:

لقياس مدى تأثير مشاركة المحاسب القانوني في عملية فحص الاقرار الضريبي للحد من المنازعات الضريبية بعد نشؤها, يتم استخدام اختبار الإشارة وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (٥-١٥)
نتائج اختبار الإشارة للفرض الفرعي الثالث

Binomial Test						
		Category	N	Observed Prop.	Test Prop.	Asymp. Sig. (2-tailed)
مدي تأثير مشاركة المحاسب القانوني في عملية فحص الاقرار الضريبي للحد من المنازعات الضريبية بعد نشؤها	Group 1	<= 3.4	6	.02	.50	.000a
	Group 2	> 3.4	253	.98		
	Total		259	1.00		
a. Based on Z Approximation.						

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

من الجدول السابق نجد ان مستوى الدلالة الاحصائية ($\text{Sig} = 0,00$) وهى اقل من مستوى المعنوية ($\alpha = 0,05$) وهذا يعني قبول الفرض البديل القائل بأن مشاركة المحاسب القانوني في عملية فحص الاقرار الضريبي يؤثر بشكل ايجابي في الحد من المنازعات الضريبية بعد نشؤها، وذلك بدرجة ثقة ٩٥٪.

ويتضح من خلال نتائج إختبارات الفروض البحثية الفرعية للفرض الثالث أنه: يتم رفض الفرض العدمي القائل بأنه " لا يوجد تأثير ايجابي ذو دلالة إحصائية لتفعيل دور المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية على المنازعات الضريبية" وقبول الفرض البديل القائل بأنه " يوجد تأثير ايجابي ذو دلالة إحصائية لتفعيل دور المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية على المنازعات الضريبية، وذلك بدرجة ثقة ٩٥٪"، ويمكن إختبار هذه النتيجة باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط كما يلي :

(أ): توصيف نموذج الانحدار الخطي البسيط:

يمكن توصيف العلاقة بين المتغير التابع (حجم المنازعات الضريبية) والمتغير المستقل (تفعيل دور المحاسب القانوني لترشيد التحاسب الضريبي)، وذلك كما يلي:

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X + U_i$$

حيث أن:

Y = المنازعات الضريبية

X = تفعيل دور المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية.

β_i = معالم نموذج الانحدار حيث أن ($i = 0, 1$)

U_i = عنصر الخطأ العشوائي في النموذج

(ب): تقدير معالم النموذج:

يتم تقدير معالم النموذج الإحصائي المقترح للمتغير المستقل (تفعيل دور المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية) على المتغير التابع (حجم المنازعات الضريبية)، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (١٦-٥)

نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير دور المحاسب القانوني لترشيد التحاسب الضريبي على حجم المنازعات الضريبية

القرار	قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (sig)	قيمة (T) المحسوبة	الخطأ المعياري	معامل الانحدار	المتغير
معنوي	٠,٠٠٠	٣,٥٧٨	٠,١٦٥	٠,٥٩١	الثابت
معنوي	٠,٠٠٠	٢٩,٤٢٩	٠,١١٦	٣,٤٢١	تفعيل دور المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية
		٠,٨٧٨	معامل الارتباط R		
		٠,٧٧١	معامل التحديد R ²		
		٨٦٦,٠٥٦	قيمة (F) المحسوبة		
		٠,١٥٨١٨	الخطأ المعياري للنموذج ككل		
		٠,٠٠٠	مستوى الدلالة الإحصائية للنموذج ككل sig		

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

من جدول (١٣-٥) السابق نجد أن:

- قيمة مستوى الدلالة الإحصائية للنموذج هي ($\text{sig}=0.000$) وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$) وبالتالي يتم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل القائل بأن تفعيل دور المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية يؤثر جوهرياً على المنازعات الضريبية، وذلك بدرجة ثقة ٩٥٪.
 - نجد أن معامل الارتباط الخطي البسيط بين تفعيل دور المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية والمتغير التابع المنازعات الضريبية يبلغ (٠,٨٧٨) وهو ارتباط قوي وهذا يدل على أن هناك ارتباط دال إحصائياً بين تفعيل دور المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية والمتغير التابع المنازعات الضريبية.
 - نجد أن معامل التحديد يبلغ (٠,٧٧١) وهذا يعني أن ٧٧,١٪ من التغيير في المنازعات الضريبية يرجع إلى تفعيل دور المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية.
 - نجد أن الخطأ المعياري للنموذج يبلغ (٠,١٥٨١٨) وهي قيمته ضئيلة وهذا يدل على قدرة النموذج التنبؤية.
- ### الخلاصة:

تناول الباحثون في هذا الفصل الدراسة الميدانية استكمالاً لتحقيق هدف الدراسة المتمثل في التعرف على آراء فئات عينة الدراسة حول مدى تأثير تفعيل دور المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية للحد من المنازعات الضريبية، وذلك من خلال استقراء آراء عينة الدراسة البالغ عددهم ٢٥٩ مفردة، وقد تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام حزمة البرامج الإحصائية (SPSS 22) وذلك لاختبار فروض الدراسة وهي اختبار (K-S) واختبار كروسكال والاس واستخدام أسلوب معامل الارتباط الخطي واستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، وهذا بالإضافة إلى التحليل الوصفي للبيانات.

وقد اشارت نتائج الدراسة إلى أن:

- رفض الفروض البحثية في صورتها العدمية وقبول الفروض البديلة.
- وجود فروق حقيقة ذات دلالة إحصائية بين الفئات المستقصى منهم حول المتغيرات (العبارات) البحثية.
- وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين تفعيل دور المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية وبين حجم المنازعات الضريبية"، وذلك بدرجة ثقة ٩٥٪.
- وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لتفعيل دور المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية وبين حجم المنازعات الضريبية"، وذلك بدرجة ثقة ٩٥٪.

المبحث السادس

النتائج والتوصيات

يتناول المبحث التالي عرض نتائج وتوصيات البحث، كما يلي:

نتائج الدراسة:

يعرض الباحثون النتائج التي توصلوا إليها بشقيها، الاستدلالات المستنبطة من الإطار النظري للبحث، ونتائج الدراسة الميدانية، كما يلي:

(أ) دلالات مستنبطة من التحليل النظري :

توصل الباحثون من خلال عرض الجانب النظري للدراسة والذي اشتمل على المبحث الثاني والثالث والرابع بالإضافة إلى الإطار العام للدراسة، وعرض الدراسات السابقة وتقييم طبيعة إجراءات التحاسب الضريبي وأساليب ترشيدها وآليات تحسين كفاءة التحاسب الضريبي إلى استنباط عدة دلالات أهمها:

(١) عدم وجود ثقة بين الممولين والإدارة الضريبية، وعدم إمام الممول بالمعرفة الكافية والفهم الكامل لقانون الضريبة على الدخل وتعديلاته يؤدي إلى إنخفاض مستوى الإلتزام الضريبي لدي الممولين مما يؤثر سلباً على كفاءة المنظومة الضريبية.

(٢) تنشأ المنازعات الضريبية بين الممول والإدارة الضريبية عند إختلاف الهدف الذي يسعى كل طرف إلى تحقيقه (الممول والإدارة الضريبية)، والإختلاف حول أسس التحاسب الضريبي والإجراءات التي تتخذها الإدارة الضريبية، وعدم توافر الوسائل الإلكترونية لقياس الوعاء الضريبي والضريبة المستحقة بدقة وسرعة، ووجود إختلافات بين كل من النصوص القانونية والمعايير المحاسبية والإقرارات الضريبية، وإهدار الدفاتر والمستندات المقدمة من الممول والإعتماد على أسلوب التقدير الجزافي.

(٣) أن التحاسب الضريبي وأسس المحاسبة الضريبية، تمثل المصدر الرئيسي لحدوث المنازعات الضريبية بسبب الإختلاف حول أسس التحاسب الضريبي وإجراءاته من قبل الإدارة الضريبية، وإختلاف الهدف الذي يسعى كل طرف إلى تحقيقه. لذلك يؤدي مشاركة المحاسب القانوني في عملية فحص الإقرار الضريبي إلى الحد من المنازعات الضريبية.

(٤) مع صدور القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ أصبح المحاسب القانوني يلعب دوراً هاماً داخل المنظومة الضريبية وذلك من خلال إعداد إقرارات ضريبية وفقاً للتشريعات الضريبية ومعايير المحاسبة المالية، ومن ثم توفير الثقة في البيانات الواردة بالإقرار الضريبي والوصول الي الربح الخاضع للضريبة.

(٥) يتمثل دور المحاسب القانوني في حل المنازعات الضريبية في مرحلتين أساسيتين هما قبل نشوء المنازعة الضريبية، ويؤدي إلى الحد من المنازعات الضريبية وعدم نشوءها من البداية، بعد نشوء المنازعة الضريبية، ويؤدي إلى إنهاء المنازعات الضريبية بشكل سريع.

(٦) أن إعتماد المحاسب القانوني للإقرار الضريبي يحقق مزايا عديدة منها، إعداد إقرارات ضريبية دقيقة، وتحقيق وفورات ضريبية، وإعتماد الإدارة الضريبية علي الإقرار الضريبي في تحديد الوعاء الضريبي، وتوفير الوقت والجهد علي الإدارة الضريبية في تحديد الوعاء الضريبي، وتوفير إجراءات الحصول علي البيانات والمعلومات اللازمة لتحديد وقياس الوعاء الضريبي للممول.

(٧) يوجد إتجاهان لتأثير المحاسب القانوني على المنازعات الضريبية هما: الأول إشتراك المحاسب القانوني في عملية التحاسب الضريبي يؤدي إلى ترشيدها، وترشيد التحاسب الضريبي يؤدي إلى الحد من المنازعات الضريبية، والثاني إشتراك المحاسب القانوني في حل المنازعات الضريبية سواء باعتباره ممثل عن الممول أو كعضو في اللجنة التي تنظر في المنازعة يؤدي إلى سرعة إنهاء المنازعات الضريبية.

(ب) نتائج الإختبارات الإحصائية:

كشفت الدراسة الإختبارية عن أن تفعيل دور المحاسب القانوني يؤدي إلى ترشيد عملية التحاسب الضريبي، وبالتالي يؤدي إلى الحد من المنازعات الضريبية وإنهائها، ويتضح ذلك من خلال ما أسفر عنه اختبار مدى صحة الفروض من مجموعة النتائج التالية:

- (١) رفض الفروض البحثية بصورتها العدمية وقبول الفروض البديلة.
- (٢) وجود فروق حقيقة ذات دلالة إحصائية بين الفئات المستقصى منهم حول المتغيرات (العبارات) البحثية.
- (٣) وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين تفعيل دور مراقب الحسابات في المنظومة الضريبية وبين حجم المنازعات الضريبية"، وذلك بدرجة ثقة ٩٥٪..
- (٤) وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لتفعيل دور المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية علي حجم المنازعات الضريبية"، وذلك بدرجة ثقة ٩٥٪، أن مشاركة المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية يؤثر بشكل إيجابي علي ترشيد عملية التحاسب الضريبي مما يؤدي إلي التأثير الإيجابي في القضاء علي أسباب المنازعات الضريبية قبل نشوءها والحد منها بعد نشوءها.

توصيات الدراسة:

- بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة الاختبارية، توصل الباحثون إلى بلورة عدة توصيات، كما يلي:
- (١) ضرورة تفعيل مشاركة المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية بمراحلها المختلفة منذ إعداد الإقرار الضريبي وفحصه والمشاركة في نظر المنازعات الضريبية.
 - (٢) ضرورة إلزام المحاسب القانوني بإتباع معايير المراجعة المصرية عند إعداد وإعتماد الإقرار الضريبي للممول، وكذلك إلزام الفاحص الضريبي بإتباع معايير المراجعة المصرية أثناء إجراء عملية الفحص مما يؤثر إيجابيا على علاقة الممولين (المحاسب القانوني) وعلى جودة وكفاءة عملية التحاسب الضريبي.
 - (٣) ضرورة التركيز على تحديد مسؤولية المحاسب القانوني، التي يجب أن يلتزم بها عند تقديم الخدمات الضريبية، استناداً لنصوص القواعد القانونية، والإلتزام بالواجب العام، وأداب، وسلوك المهنة، من أجل زرع الثقة في نفوس الجهات التي تعتمد على تقاريره، بحيث يحدث تحولاً في دور المحاسب القانوني، من كونه وكيل المساهمين، إلى أداة لإظهار الحقائق الاقتصادية، والمالية للمكلف، ومساعدة الدولة في تنفيذ سياستها الضريبية.
 - (٤) ضرورة إنشاء سجل خاص لدي الإدارة الضريبية لقيود مقدمي الخدمات الضريبية من المحاسبين القانونيين والوكلاء المعتمدين، يكون تابع للمجلس الأعلى للضرائب، ومنحهم التراخيص اللازمة لمزاولة مهنة تقديم الخدمات الضريبية، ووضع معايير مهنية لها ومعايير للسلوك المهني .
 - (٥) ضرورة إنشاء قضاء ضريبي متخصص للنظر في النزاعات الضريبية قبل عرضها أمام القضاء العادي، وضرورة وضع ضمان مالي كشرط للسير في نظر المنازعة الضريبية أمام القضاء، وتحديد إجراءات ومراحل الطعن بوضوح، بدءاً بالمرحلة الإدارية داخل وخارج المأمورية، ثم المرحلة القضائية، مع وضع حدود زمنية قاطعة.

المراجع

أولاً: المراجع العربية :

(أ) - الكتب العلمية:

- (١) مصلحة الضرائب المصرية، قطاع التدريب الضريبي ٢٠١٨، شرح أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته
 - (٢) عبد الله الصعيدي، ١٩٩٠ "الضرائب والتنمية، دار النهضة العربية، القاهرة، د.ت.
- (ب) الدوريات:-
- (٣) محمد صلاح الدين، ٢٠٠٦، "إطار مقترح لتفعيل دور المحاسب القانوني المصري وفق لمقتضيات قانون الضريبة على الدخل ٩١ لسنة ٢٠٠٥". مجلة المدير العربي العدد ١٧٣، مصر.
 - (٤) مصطفى راشد مصطفى العبادي، ٢٠٠١، "مسؤوليات المحاسب القانوني عند تقديم الإقرارات الضريبية مع إشارة خاصة عن المسؤوليات الجنائية (دراسة ميدانية)" مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ببنها، جامعة الزقازيق، العدد الأول، السنة الحادية والعشرين.
 - (٥) منصور ياسين الاديمي، (٢٠١٠)، "اعتماد الإقرارات الضريبية من قبل المحاسب القانوني وأثره على تحديد الحصيلة الضريبية" مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر العدد (١).
- (ج) الرسائل العلمية:-
- (٦) أحمد كمال الطيار، ٢٠١٩، "دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة في جودة الأداء المهني للمراجع الضريبي الخارجي في ظل مبادئ الحوكمة وإنعكاس ذلك على جودة التقارير المالية"، رسالة دكتوراة الفلسفة في المحاسبة، كلية التجارة جامعة القاهرة).
 - (٧) هدي عبد الغني سيد محمود، ٢٠٠٦، "دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة في كفاءة أداء المحاسب الضريبي في جمهورية مصر العربية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة جامعة الاسكندرية.
 - (٨) ياسر زكريا الشافعي، ٢٠١٤، "إطار مقترح لحوكمة الإدارة الضريبية لرفع كفاءة التحاسب الضريبي"، رسالة دكتوراة الفلسفة في العلوم التجارية، كلية التجارة جامعة المنوفية).
- (د) قوانين وقرارات وزارية وتعليمات وكتب دورية :
- (٩) قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، واللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٩٩١ لسنة ٢٠٠٥. متاح على موقع المصلحة:
<http://www.incometax.gov.eg/>
 - (١٠) كتاب دوري من مصلحة الضرائب المصرية، أرقام ٣٩ لسنة ٢٠١٨، ٣٥ لسنة ٢٠١٨، ٢٤ لسنة ٢٠٢٠.
- (هـ)- الندوات والمؤتمرات :-
- (١١) بلال صلاح عبد المنعم (٢٠١٤)، "اسباب المنازعات الضريبية ووسائل تسويتها"، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، العدد ٥١٤، خلال الفترة ٢٧ ابريل ٢٠١٤.

- ١٢) عاطف ابراهيم كامل (٢٠١٠)، "المنازعات الضريبية في ظل المنظومة الضريبية الجديدة" المؤتمر الضريبي السادس عشر، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، الفترة من ٢٧-٢٩ يونيو ٢٠١٠، المجلد الثاني.
- ١٣) محمد عباس بدوي، د ماجد محمد جزر، (٢٠١٢)، "دراسة تحليلية لخدمات اعداد الاقراارات الضريبية ودورها في التأثير علي الالتزام الضريبي للممولين"، المؤتمر الضريبي الرابع، دور التجارين في تنمية الاقتصاد المصري بعد ثورة يناير، الجمعية المصرية للمحاسبين القانونيين، الاسكندرية.
- ١٤) محمد عماد عبدالوهاب السنباطي (٢٠١٣)، "تطوير أليات نظر المنازعات الضريبية إداريا وقضائيا (بين الاصلاح التشريعي وحثمينة التغيير)" المؤتمر الضريبي التاسع عشر، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، الفترة يونيو ٢٠١٣، المجلد الثالث.
- ١٥) نعيم فهيم حنا، د. سمير سعد مرقص، ٢٠٠٣، " دور الاستراتيجيات الضريبية والهندسة الادارية في تفعيل جودة أداء الإدارة الضريبية " المؤتمر الضريبي الثامن " اصلاح ضرائب الدخل في ضوء المتغيرات المحلية والدولية"، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، الفترة من ٧-١٠ سبتمبر، دار الدفاع الجوي، مدينة نصر، القاهرة.
- ١٦) هشام الحموي، احمد كمال الطيار (٢٠١٩)، " إطار مقترح لتحسين جودة الأداء المهني للمراجع عند مراجعة واعتماد الإقرار الضريبي"، المؤتمر الضريبي السادس والعشرون، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، المجلد الثاني، خلال الفترة ٢٨-٣٠ يناير.
- ١٧) ياسر محمد عيد، (٢٠١٠)، "المنازعات الضريبية وفقا لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ (المشكلات - الحلول)" المؤتمر الضريبي السادس عشر، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، الفترة ٢٧-٢٩ يونيو ٢٠١٠، المجلد الثاني.
- ١٨) ياسر زكريا الشافعي (٢٠١٩)، " المعايير المهنية ضرورة ملحة لتطوير المنظومة الضريبية"، المؤتمر الضريبي السادس والعشرون، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، المجلد الثاني، خلال الفترة ٢٨-٣٠ يناير.
- ١٩) يوحنا نصحي عطية، (٢٠١٩)، "تأثير المخاطر الضريبية علي كفاءة وفاعلية الفحص الضريبي" المؤتمر الضريبي السادس والعشرين، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، الفترة ٢٨-٣٠ يناير ٢٠١٩، المجلد الاول.

ثانياً:المراجع الأجنبية

A) Journals

1. Klassen, K., P. Lisowsky, D. Mescall, 2016, The Role of Auditors, Non-Auditors, and Internal Tax Departments in Corporate Tax Aggressiveness, The Accounting Review, Vol. 91, No. 1, pp. 179-205
2. Noh, M. , , D. Moon and A. Guiral, 2014, Auditor Provided Tax Services and Aggressive Reporting, International Information Institute (Tokyo). Vol. 17, No.10, pp. 4739-4749.

ملاحق الدراسة ملحق رقم (١) : قائمة الاستقصاء

السيد الفاضل / السيدة الفاضلة

تحية طيبة وبعد

يقوم الباحثون بإعداد بحث بعنوان " أثر تفعيل دور المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية للحد من المنازعات الضريبية: مع دراسة ميدانية "، ويهدف الباحثون إلى استكمال الدراسة من خلال استطلاع الآراء حول تفعيل دور المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية للحد من المنازعات الضريبية.

ونظراً لخبرائكم العملية في المجال الضريبي، نأمل التكرم بالمساهمة في هذه الدراسة، من خلال قيام سيادتكم باستيفاء قائمة الاستقصاء التي بين أيديكم، وتتم الإجابة على الأسئلة الواردة بها بوضع علامة (√) أمام الإجابة التي تعكس رأيكم في الخانة المخصصة وفقاً لدرجة الموافقة، مع العلم أن جميع الآراء التي ستقدمونها ستكون محل سرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

ويتقدم الباحثون لسيادتكم بجزيل الشكر والعرفان على ما تقدمونه من وقت وجهد لاستيفاء بيانات هذا الاستقصاء وحسن تعاونكم لاتمام الدراسة.

الدكتور
ياسر زكريا الشافعي
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ

الأستاذ الدكتور
رضا ابراهيم صالح
استاذ المحاسبة المالية
ونائب رئيس الجامعة لشئون خدمة
المجتمع وتنمية البيئة - جامعة كفر الشيخ

الباحث

فتحي مبروك جبر عبدالقوي العتيقي

أولاً: بيانات المستقصى منه:

- ١- الاسم (اختياري) :
- ٢- الوظيفة :

الممول	المحاسب القانوني	الإدارة الضريبية
رئيس شركة	محاسب قانوني	رئيس مأمورية
مدير مالي	مراجع حسابات	مدير شعبة
مدير حسابات	محاسب تحت التمرين	مفتش فني
مراجع حسابات	مساعد محاسب	مراجع
محاسب قانوني	محاسب	مأمور

٣- عدد سنوات الخبرة :

أكثر من ١٥ سنة	أكثر من ١٠ سنوات حتى ١٥ سنة	أكثر من ٥ سنوات حتى ١٠ سنوات	٥ سنوات فأقل
----------------	-----------------------------	------------------------------	--------------

٤- المؤهل العلمي

دكتوراه	ماجستير	دبلومة دراسات عليا	بكالوريوس تجارة- محاسبة	مؤهلات أخرى
---------	---------	--------------------	-------------------------	-------------

ثانياً : محاور الاستقصاء:

المحور الأول: إن اشترك المحاسب القانوني في عملية التحاسب الضريبي يؤدي إلى ترشيدها من خلال:					
١	تبسيط إجراءات التحاسب الضريبي				
٢	زيادة درجة الثقة بين أطراف المنظومة الضريبية (المصلحة والممول)				
٣	دقة وسرعة قياس الوعاء الضريبي وحساب الضريبة المستحقة				
٤	توفير المعلومات والبيانات المطلوبة للفحص بدقة وفي الوقت المناسب				
٥	زيادة مستوي الإلتزام الطوعي لدى المموليين لمشاركة ممثلهم في الفحص.				
المحور الثاني: تفعيل دور المحاسب القانوني يؤدي إلى القضاء على أسباب المنازعات الضريبية من خلال :					
٦	ضمان عدم تعسف الإدارة الضريبية عند مباشرتها لسلطاتها بما يخالف القانون				
٧	زيادة ثقة الإدارة الضريبية في الممولين				
٨	توفير المعلومات والبيانات الخاصة بنشاط الممولين في الوقت المناسب وبشكل كافي				
٩	توفير نظام سليم وكفاء للمراسلة بين الإدارة الضريبية والممولين (مكتب المحاسب القانوني)				
١٠	القضاء على مشكلة نقص الوعي الضريبي لدى الممول وعدم إلمامه بواجباته الضريبية				
١١	القضاء على مشاكل التعامل المباشر بين الإدارة الضريبية والممولين				
المحور الثالث: مشاركة المحاسب القانوني في عملية فحص الإقرار الضريبي تحد من المنازعات عن طريق:					
١٢	تحسين وزيادة دقة عملية التحاسب الضريبي من خلال تقديم المستندات المؤيدة والتوضيحات اللازمة لتفسير بيانات الإقرار الضريبي				
١	التأكد من دقة وصحة إجراءات الفحص الضريبي في إطار التشريعات الضريبية				
١٤	تجنب الخلاف الضريبي أثناء إجراء عملية الفحص من خلال التوضيح والتفسير.				
١٥	تقليل أوجه الخلافات والمنازعات بين الممولين والإدارة الضريبية إلى أقل حد ممكن				
١٦	إنهاء عملية الفحص بسرعة وتحديد وتحصيل الضريبة المستحقة على الممول.				
١٧	زيادة الوعي الضريبي لدى الممولين من خلال توضيح الغموض في مواد التشريع الضريبي				

ويتقدم الباحثون بخالص الشكر والتقدير والامتنان على حسن تعاونكم في استيفاء القائمة،،،،،
الباحثون

الملحق رقم (٢) : الملحق الإحصائي

أولاً: التحليل الوصفي للمتغيرات الديموغرافية

الوظيفة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
الإدارة الضريبية	158	61.0	61.0	61.0
Valid محاسب قانوني	50	19.3	19.3	80.3
ممول	51	19.7	19.7	100.0
Total	259	100.0	100.0	

المؤهل العلمي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
دكتوراه	5	1.9	1.9	1.9
ماجستير	49	18.9	18.9	20.8
دبلوم دراسات عليا	25	9.7	9.7	30.5
Valid بكالوريوس تجارة شعبه محاسبة	143	55.2	55.2	85.7
مؤهلات اخري	37	14.3	14.3	100.0
Total	259	100.0	100.0	

عدد سنوات الخبرة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
أكثر من 15 سنة	155	59.8	59.8	59.8
أكثر من 10 سنوات حتي 15 سنة	45	17.4	17.4	77.2
Valid أكثر من 5 سنوات حتي 10 سنوات	43	16.6	16.6	93.8
5سنوات فأقل	16	6.2	6.2	100.0
Total	259	100.0	100.0	

ثانياً: نتائج الثبات والصدق

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.899	17

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
X11	70.9459	46.439	.649	.890
X12	71.0077	45.907	.637	.890
X13	71.0232	46.465	.623	.891
X14	70.9691	46.518	.611	.891
X15	71.0039	46.740	.544	.894
X21	70.8919	48.050	.502	.895
X22	70.9768	47.868	.565	.893
X23	70.9653	47.414	.593	.892
X24	71.0039	47.368	.576	.893
X25	70.8224	47.550	.528	.894
X26	71.0154	47.147	.592	.892
X31	71.1351	45.319	.600	.892
X32	71.0695	47.484	.452	.897
X33	70.9305	46.817	.556	.893
X34	70.9382	48.190	.515	.895
X35	71.0000	47.295	.487	.896
X36	71.0347	48.072	.442	.897

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test ثالثاً: نتائج اختبار الطبيعية

		المنازعات الضريبية
N		259
Normal Parameters ^a	Mean	1.4457
	Std. Deviation	.08005
Most Extreme Differences	Absolute	.079
	Positive	.059
	Negative	-.079-
Kolmogorov-Smirnov Z		1.276
Asymp. Sig. (2-tailed)		.077
a. Test distribution is Normal.		

رابعاً: نتائج التحليل الوصفي

Statistics

		X11	X12	X13	X14	X15
N	Valid	259	259	259	259	259
	Missing	0	0	0	0	0
	Mean	4.4749	4.4131	4.3977	4.4517	4.4170
	Std. Deviation	.67223	.73873	.69338	.69924	.74440

X11

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
2	3	1.2	1.2	1.2
3	17	6.6	6.6	7.7
Valid 4	93	35.9	35.9	43.6
5	146	56.4	56.4	100.0
Total	259	100.0	100.0	

X12

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
1	1	.4	.4	.4
2	3	1.2	1.2	1.5
Valid 3	24	9.3	9.3	10.8
4	91	35.1	35.1	45.9
5	140	54.1	54.1	100.0
Total	259	100.0	100.0	

X13

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
2	4	1.5	1.5	1.5
3	19	7.3	7.3	8.9
Valid 4	106	40.9	40.9	49.8
5	130	50.2	50.2	100.0
Total	259	100.0	100.0	

X14

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
1	1	.4	.4	.4
2	3	1.2	1.2	1.5
Valid 3	16	6.2	6.2	7.7
4	97	37.5	37.5	45.2
5	142	54.8	54.8	100.0

X15

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
1	1	.4	.4	.4
2	6	2.3	2.3	2.7
Valid 3	16	6.2	6.2	8.9
4	97	37.5	37.5	46.3
5	139	53.7	53.7	100.0
Total	259	100.0	100.0	

Statistics

	X21	X22	X23	X24	X25	X26	X31	X32	X33	X34	X35	X36
Valid N	259	259	259	259	259	259	259	259	259	259	259	259
Missing	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Mean	4.5290	4.4440	4.4556	4.4170	4.5985	4.4054	4.2857	4.3514	4.4903	4.4826	4.4208	4.3861
Std. Deviation	.63041	.59042	.61707	.63784	.66542	.64829	.84187	.76510	.72263	.59933	.74482	.69714

X21

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
1	1	.4	.4	.4
2	1	.4	.4	.8
Valid 3	10	3.9	3.9	4.6
4	95	36.7	36.7	41.3
5	152	58.7	58.7	100.0
Total	259	100.0	100.0	

X22

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
2	2	.8	.8	.8
3	7	2.7	2.7	3.5
Valid 4	124	47.9	47.9	51.4
5	126	48.6	48.6	100.0
Total	259	100.0	100.0	

X23

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
2	2	.8	.8	.8
3	11	4.2	4.2	5.0
Valid 4	113	43.6	43.6	48.6
5	133	51.4	51.4	100.0
Total	259	100.0	100.0	

X24

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
2	3	1.2	1.2	1.2
3	12	4.6	4.6	5.8
Valid 4	118	45.6	45.6	51.4
5	126	48.6	48.6	100.0
Total	259	100.0	100.0	

X25

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1	2	.8	.8	.8
Valid 2	2	.8	.8	1.5
Valid 3	8	3.1	3.1	4.6
Valid 4	74	28.6	28.6	33.2
Valid 5	173	66.8	66.8	100.0
Total	259	100.0	100.0	

X26

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1	1	.4	.4	.4
Valid 2	3	1.2	1.2	1.5
Valid 3	8	3.1	3.1	4.6
Valid 4	125	48.3	48.3	52.9
Valid 5	122	47.1	47.1	100.0
Total	259	100.0	100.0	

X31

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 2	13	5.0	5.0	5.0
Valid 3	26	10.0	10.0	15.1
Valid 4	94	36.3	36.3	51.4
Valid 5	126	48.6	48.6	100.0
Total	259	100.0	100.0	

X32

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1	2	.8	.8	.8
Valid 2	8	3.1	3.1	3.9
Valid 3	10	3.9	3.9	7.7
Valid 4	116	44.8	44.8	52.5

5	123	47.5	47.5	100.0
Total	259	100.0	100.0	

X33

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
1	4	1.5	1.5	1.5
2	1	.4	.4	1.9
3	8	3.1	3.1	5.0
4	97	37.5	37.5	42.5
5	149	57.5	57.5	100.0
Total	259	100.0	100.0	

X34

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
2	1	.4	.4	.4
3	11	4.2	4.2	4.6
4	109	42.1	42.1	46.7
5	138	53.3	53.3	100.0
Total	259	100.0	100.0	

X35

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
2	7	2.7	2.7	2.7
3	19	7.3	7.3	10.0
4	91	35.1	35.1	45.2
5	142	54.8	54.8	100.0
Total	259	100.0	100.0	

X36

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
1	1	.4	.4	.4
2	3	1.2	1.2	1.5
3	17	6.6	6.6	8.1
4	112	43.2	43.2	51.4
5	126	48.6	48.6	100.0
Total	259	100.0	100.0	

خامساً: نتائج اختبار كروسكال للمحور البحث دور المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية الحد من المنازعات الضريبية

Ranks			
الوظيفة	N	Mean Rank	
X11	الإدارة الضريبية	158	131.17
	المحاسب القانوني	50	131.91
	الممول	51	124.49
	Total	259	
X12	الإدارة الضريبية	158	129.59
	المحاسب القانوني	50	132.92
	الممول	51	128.40
	Total	259	
X13	الإدارة الضريبية	158	133.52
	المحاسب القانوني	50	120.69
	الممول	51	128.22
	Total	259	
X14	الإدارة الضريبية	158	129.54
	المحاسب القانوني	50	125.36
	الممول	51	135.97
	Total	259	
X15	الإدارة الضريبية	158	133.20
	المحاسب القانوني	50	138.06
	الممول	51	112.19
	Total	259	
X21	الإدارة الضريبية	158	135.20
	المحاسب القانوني	50	128.11
	الممول	51	115.75
	Total	259	
X22	الإدارة الضريبية	158	132.34
	المحاسب القانوني	50	130.19
	الممول	51	122.56
	Total	259	
X23	الإدارة الضريبية	158	133.38
	المحاسب القانوني	50	130.11
	الممول	51	119.41

Ranks

الوظيفة	N	Mean Rank
Total	259	
X24		
الإدارة الضريبية	158	134.48
المحاسب القانوني	50	116.81
الممول	51	129.06
Total	259	
X25		
الإدارة الضريبية	158	132.73
المحاسب القانوني	50	126.08
الممول	51	125.39
Total	259	
X26		
الإدارة الضريبية	158	134.09
المحاسب القانوني	50	120.45
الممول	51	126.68
Total	259	
X31		
الإدارة الضريبية	158	129.64
المحاسب القانوني	50	134.11
الممول	51	127.10
Total	259	
X32		
الإدارة الضريبية	158	130.28
المحاسب القانوني	50	114.86
الممول	51	143.98
Total	259	
X33		
الإدارة الضريبية	158	135.85
المحاسب القانوني	50	118.94
الممول	51	122.73
Total	259	
X34		
الإدارة الضريبية	158	132.31
المحاسب القانوني	50	112.80
الممول	51	139.72
Total	259	
X35		
الإدارة الضريبية	158	134.59
المحاسب القانوني	50	121.06
الممول	51	124.54
Total	259	

Ranks

	الوظيفة	N	Mean Rank
X36	الإدارة الضريبية	158	130.27
	المحاسب القانوني	50	129.46
	الممول	51	129.71
	Total	259	

Test Statistics^{a,b}

	X11	X12	X13	X14	X15	X21	X22	X23	X24	X25	X26	X31	X32	X33	X34	X35	X36
Chi-Square	.448	.130	1.430	.667	4.732	3.522	.849	1.716	2.686	.795	1.769	.276	4.758	3.347	4.707	1.992	.007
df	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2
Asymp. Sig.	.799	.937	.489	.716	.094	.172	.654	.424	.261	.672	.413	.871	.093	.188	.095	.369	.997

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping
Variable: الوظيفة

سادسا: نتائج التحليل الاحصائي للفرض البحثي الأول

Correlations

	الحد من المنازعات الضريبية	تفعيل دور المحاسب القانوني لترشيد التحاسب الضريبي
Pearson Correlation	1	.878**
Sig. (2-tailed)		.000
N	259	259
Pearson Correlation	.878**	1
Sig. (2-tailed)	.000	
N	259	259

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

سابعا: نتائج التحليل الاحصائي للفرض البحثي الثاني

بالنسبة لدراسة تأثير تفعيل دور المحاسب القانوني لترشيد التحاسب الضريبي على المنازعات الضريبية (الانحدار البسيط)

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.878 ^a	.771	.770	.15818

a. Predictors: (Constant), دور المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية

b. Dependent Variable: الحد من المنازعات الضريبية

ANOVA^b

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	21.669	1	21.669	866.056	.000 ^a
Residual	6.430	257	.025		
Total	28.100	258			

a. Predictors: (Constant), دور المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية

b. Dependent Variable: الحد من المنازعات الضريبية

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	-.591-	.165		-3.578-	.000
دور المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية	3.421	.116	.878	29.429	.000

a. Dependent Variable: الحد من المنازعات الضريبية